الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

شعبة العلوم الاقتصادية

التخصص مالية وبنوك

بعنوان

دراسة العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر(1988 – 2016)

إعداد الطلبة :

- بن زيان رحمة
- لكحل جيلالي

إشراف الأستاذ:

ـ جدي عربي .

- أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ..... رئيسا

الأستاذ..... مشرفا

الأستاذ..... عضوا

السنة الجامعية: 2017- 2018

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكرنا دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ منا تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ منا إعتزازنا بكرامتنا

ربنا تقبل منا هذا الدعاء

كلمة شكر

الحمد والشكر الكبيرين لله العلي القدير وحده الذي أنعم علي إنجاز هذا العمل متواضع

ألف تحية وشكر وتقدير إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث بأخص أستاذي جدي وكذلك أعضاء اللجنة مناقشة على قبولهم لمناقشة هذه أطروحة إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلي :

والدين عزيزين حفظهما الله

كل أصدقاء وأحباب وأخواتي

كل من علمني ونصحني وكان له الفضل علي خاصة

أستاذي جدي عربي

إلى كل من جمعتني بهم حياة وأحبوني بصدق

رحمة

الإهداء

إلى

يشرفني أن أهدي ثمرة هذا الجهد إلى التي زرعت الطموح في حقل فكري إشراقة الأمل ونبع الحنان وقدوتي في الصبر والعمل.

أمي الغالية وأبي العزيز.

إلى كل من أكن له أنبل مشاعر الحب والاحترام وأرقى إحساس

إلى الذين أحبهم في الله.

حميد لي

الملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة إتجاه وطبيعة علاقة بين النفقات عامة ونموإقتصادي في جزائر خلال فترة (1988 2016) بإعتماد إلى تحليل الوصفي وأساليب وأدوات قياسية من خلال تطبيق منهجية إرتباط الذاتي حيث تم تقديم نموذجين حزء علاقة مابين نفقات بشقيها (تسير وتجهيز) أما ثاني حول طبيعة علاقة مابين إجمالي النفقات ونمو إقتصادي مستعين بذلك مجموعة من الإختبارات لتأكد من صلاحية نموذجين وكشف غلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ودراسة دوال الإستجابة وتحليل تباين لتوضيح سلوك متغيرات مع بعضها بعض . حيث كانت نتيجة وجود علاقة سببية أحادية إتجاه من ناتج الدخلي إلى نفقات عامة ونفقات تسير ونفقات تجهيز وتأثير على كل منهما .

الكلمات المفتاحية : النفقات عامة نمو إقتصادي التكامل مشترك

MOTS CL2S

DEPENSES PUBLIC croissanceéconomique Goitegration

NOUS avons essayé à traers cette recherche de coraitre la nature et la direction de la relation entre les depenses publique la croissancé économique en elgerie pendant la période -1988-2016- en utilisant l'analyse ,descriptire les techriques quantitative et les autigs économique par l' application de la méthogogie du cou-rolation pour cela on a estim e deux modèle , la premier étudie la relation entre la croinssance économique les depenses publique nous avons mi on œuvre les diffé-rents tests pour vérifie la validité des deux modéles et pour déterminer la direction de causalite entre les variables du modèle . enfin nous avons étudé les fonctions de réponsé impulsionnelle et analyse la décemposition de la variance l' etude écono-mitrique a revelé l' exstence d' une relaion de causalité unidirectionlle du piB aux :dépenses de fonctionnent depenses d' equipement et la total des dépenses pu-blique .

فهرس المحتويات

الفهرس	
فهرس المحتويات	I
قائمة جداول وأشكال	III
قائمة ملاحق	IV
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول : نفقة عامة وتطورها في فكر إقتصادي	
تمهيد	8
المبحث الأول : ماهية نفقة عامة	8
المطلب الأول: تطور نفقة	8
المطلب الثاني : : تعريف النفقة وخصائصها	10
المطلب الثالث : تقسيم النفقة	12
المبحث الثاني : قواعد وأثار نفقة وعلاقتها بنمو	15
المطلب الأول : قواعد نفقة	15
المطلب الثاني : أثار نفقة	16
المطلب الثالث : علاقة بين نفقة ونمو	19
خلاصة	24
الفصل الثاني : النمو إقتصادي نظرياته نماذجه	
تمهيد	26
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو	27
المطلب الأول : مفهوم نمو وخصائصه	27
المطلب الثاني : أنواع ومقاييس نمو	28
المطلب الثالث : الفرق بين التنمية ونمو	30
المبحث الثاني : نظريات ونماذج نمو وتأثيره على انفاق	30
المطلب الأول : نماذج نمو	30
المطلب الثاني : نظريات نمو	35
المطلب الثالث : تأثير انفاق على نمو	40
خلاصة	42
	44

الفصل الثالث : دراسة قياسية لإنفاق على نمو في جزائر44	
تمهيد	44
المبحث الأول : واقع النفقات العامة ومكوناتها في جزائر	44
المطلب الأول : تطور النفقات العامة	44
المطلب الثاني : تطور النفقات على نمو	45
المطلب الثالث : تطور النفقات تسيير وتجهيز على نفقات عامة	46
المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثار النفقات العامة على الناتج المحلي	46
المطلب الأول : مفهوم السلاسل الزمنية	46
المطلب الثاني : : اختبار ودراسة الإستقرارية	50
المطلب الثالث : عرض وتفسير نتائج	71
خلاصة	73
خاتمة عامة	75

قائمة الأشكال :

الشكل	الصفحة
شكل رقم 1 : تقسيم النفقات	15
شكل رقم 2 : أثر المعجل والمضاعف	18
شكل رقم 3 : قانون واجنر	20
شكل رقم : 4 فرضية بيكوك وإيزمان	20
شكل رقم5 : يمثل طمب كلي سوقي	22
شكل رقم 6 : علاقة بين الإنفاق ونمو	23
شكل رقم 7: نموذج سولو	32
شكل رقم 8 : نموذج كالدور	33
شكل رقم 9: نموذج كينز	34
شكل رقم 10: نموذج ريبليو	35
شكل رقم 11: نظرية أدم سميث	37
شكل رقم 12: نظرية توماس مالتوس	38
شكل رقم 13: أثر تخفيض وزيادة لإنفاق على نمو	41
شكل رقم 14 : تطور النفقات العامة.	44
شكل رقم 15 : تطور النفقات على النمو	45
شكل رقم16 : تطور النفقات، تسيير وتجهيز على النفقات العامة.	46
شكل رقم 17: أشكال سلسلة زمنية	47
شكل رقم 18: مركبة إتجاه العام	48
شكل رقم 19: مركبة موسمية	48
شكل رقم 20 ": مركبة دورية	49
شكل رقم 21 :مركبة عشوائية	49
شكل رقم 22: سلسلة نفقات عامة	57
شكل رقم 23: سلسلة نفقات تسيير	59
شكل رقم 24: سلسلة نفقات تجهيز	60
شكل رقم 25: سلسلة التاتج الدخلي خام	62

قائمة الجداول :

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1: نتائج إختبار ديكي فولر وفيلب بيرو	56
جدول رقم 2 : سلاسل زمنية محولة لمتغيرات	63
جدول رقم 3: إختبار السببية	71

مقدّمـة

لقد تعددت الدراسة السياسات الاقتصادية محورها في فكر الاقتصادي مما أدى ظهور عدة أفكار ساهمت في تطوير هذه دراسة حيث تبرز أهمية بالغة كونها تحقق عدة أهداف ,وتجسد بها على أرض الواقع وهي الركيزة أساسية بالنسبة للدولة لعدم وقوعها في أزمة , وقد اختلفت في عدة أنماط منها دولة حارسة ودولة متدخلة ومنتجة ولذلك كان موضوع إنفاق العام كان مرتبط بدور دولة او نشاطها اقتصادي من خلال فكر كلاسيكي ثم انتقل إلى فكر الكينيزي الذي منح تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي حتى ظهرت فعالية نفقات أنها أهم أداة من أدوات سياسة المالية , حيث أهمل الفكر النقدي دور سياسة المالية وأعطى دور كبير لنقود حتى ظهور الاشتراكية لمنح وسائل الإنتاج عامة .

الأمر الذي قاد بالعديد من الاقتصاديين حول معرفة أهم أثار التي تحدث لسياسة إنفاق عام بداية من الكينزية التي اعتبرها عاملا في إحداث نمو اقتصادي, لذا أجرت بدراسة أثر الإنفاق عام على النمو وهذا هو بحثنا مراد دراسته ,بينما ركزت النظرية الحديثة غلى نمو ومحدداته ونظرياته ونماذجه .

في الأخير توصلنا دراسة مدى تأثير النفقات العامة على نمو الاقتصادي وذلك بعد الاستناد على بعض أساليب وطرق إحصائية وبرامج قياسية لمدى معرفة أثر ونوع واتجاه لكل من النفقات ونمو باختلاف دراسات أخرى السابقة لهذا البحث.

حيث نود طرح إشكالية التالية : ما مدى تأثير إنفاق العام على نمو الاقتصادي في جزائر ؟

ولإجابة على إشكالية نطرح أسئلة فرعية التالية :

- ما مقصود بإنفاق عام ونمو اقتصادي .

ما هي نظريات النمو وأهم نماذجه

هل يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل مشترك في مدى الطويل

هل توجد علاقة سببية بين المتغيرات وما طبيعتها

فرضية الدراسة :

- يعد إنفاق حكومي من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة والتي تأثر على اقتصاد دولة والناتج المحلي
- توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين
- هناك علاقة سببية بين الإنفاق بأنواعه والناتج الإجمالي
- هناك علاقة سببية أحادية الإتجاه

أهمية البحث :

تتجلى أهمية بحثنا هذا في كون أن جزائر كغيرها من الدول بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي لتقليل من اعتمادها على محور رئيسي لنمو وهو قطاع محروقات وبترول بإضافة إلى الدور أساسي لسياسة المالية في رفع من نمو اقتصادي وزيادة في نفقات وحفاظ عليه واستخدامها أحسن استخدام .

الدراسات السابقة :

اهتمت العديد من الدراسات قياسية بأثر النفقات على نمو اقتصادي ونذكر منها :

1) دراسة (أدر يوش عبد القادر 2012) حيث هدفت إلى إثبات صحة قانون واجنر في جزائر وقد فحصت علاقة بين الإنفاق ونمو الاقتصادي على نطاق واسع في مساهمات اقتصادية تجريبية وتناولت هذه دراسة تحليل علاقة بين الإنفاق والناتج محلي في أجلين الطويل والقصير لحالة جزائر (1970 2009) استخدمت نماذج انحدار ذاتي باستخدام منهج حدود ARDAL واختبار تودايامًا موتو الموسع وتوصلت إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو اقتصادي وحجم إنفاق الحكومي كما أظهر تحليل مدى طويل أن ناتج محلي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي وان قانون واجنر صالح لتفسير علاقة بين نمو والنفقات .

2) دراسة (د, وليد عبد الحميد عايب 2010) دراسة إنفاق الحكومي لتحقيق استقرار اقتصادي كلي حالة جزائر (1990 2007) حيث توصلت هذه دراسة أن سياسة الإنفاق حكومي تساهم في تحقيق استقرار اقتصادي من خلال تأثيرها على نمو اقتصادي والتشغيل وتحقيق تنسيق والتكامل بين مختلف أدوات سياسة الاقتصادية .

3) دراسة(علي سيف مزر وعي) هدف هذه مقالة إبراز الإنفاق عام والناتج محلي خلال فترة (1990 2009) استخدم الباحث منهج القياسي باعتماد على أسلوب انحدار الخطي بسيط بين الإنفاق كمتغير مستقل والناتج المحلي كمتغير تابع وخلاصة أن زيادة لإنفاق في إمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ب159, 4 مليون درهم ويفسر تغيرات في ناتج محلي بنسبة 90% وهناك تأثير معنوية لإنفاق على الناتج محلي .

4) دراسة Ibrahim Mohamed

هدفت هذه دراسة إلى تحديد أثر إنفاق عام على نمو اقتصادي خلال فترة (1990 2010) في أردن استخدمت بيانات سلسلة زمنية وأخضعتها إلى تقنيات تحليل قياسي وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية لإنفاق على نمو بشكل يتوافق مع النظرية الكينزية

5) دراسة (د أحمد سلامي) حول علاقة سببية بين الإنفاق ونمو في جزائر (1970 2013) والتي هدفت إلى تحليل علاقة بين هاتين متغيرين ومتمثلة في قانون واجنر وكينز بناء على أساليب قياسية ومتمثلة في اختبار استقراري ونظرية تكامل مشترك توصل إلى وجود أثر لسببية في كلا اتجاهين كينز وواجنر وجود علاقة توازنية في مدى طويل بين نمو والإنفاق .

6) دراسة (Ali athman) إن هدف من هذه دراسة هو بيان علاقة بين الإنفاق والناتج في مملكة العربية سعودية (1965 1996) اعتمدت هذه دراسة إلى تحليل السلاسل الزمنية لاختبار خصائص

الإحصائية للمتغيرات إلى حد سواء بحيث تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج إلى الإنفاق خلال الفترة الممتدة وهذا يدعم قانون واجنر مما أن إنفاق يعتمد على الناتج المحلي .

7) دراسة (بن عناية جلول 2005) بعنوان تأثير النفقات العامة على نمو الاقتصادي في جزائر تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طرق المثلى لتوجيه آليات الإنفاق الحكومي في تحديد مسار النمو وكذا إبراز أثر الإنفاق الحكومي على نمو اقتصادي وكانت نتيجة أن النفقات تلعب دور أكثر أهمية في سياق نمو وأن النفقات الكلية لها أثر إيجابي غلى نمو إلى ان نفقات تجهيز كانت العكس زان نفقات التسيير أحسن من نفقات التجهيز .

8) دراسة Santiago Herrera2007) بعنوان (exbenditure public and growth) توصلت هذه الدراسة لى أثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على نمو والذي يتوقف على ماإذ كانت الفائدة الحدية لإنفاق الحكومي تتجاوز التكلفة الحدية لرأس المال حيث قامت الدراسة بتحليل تكاليف ومنافع الإنفاق الحكومي كما قامت بتحليل العلاقة الموجودة بين حساسية الإنفاق الحكومي وحساسية الاستهلاك الكلي .

دافع البحث : من بين الدوافع التي سمحت باختيار هذا الموضوع :

- محاولة إظهار ماإذ كانت النفقات العامة تلعب دورا في تحقيق نمو اقتصادي في جزائر أم أن نمو محفز على الإنفاق العام .
- التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحديث من أجل رفع معدلات نمو الاقتصادي وتحسين أوضاع اقتصادية واجتماعية لبلاد .
- يعتبر من مواضيع التي يجب التطرق إليها من جهة ومعقدة في دراستها وتحليله من جهة أخرى .

- **حدود الدراسة :**

باختلاف أوضاع اقتصادية والسياسية من دولة إلى أخرى حسب النظم المتبعة ارتأينا أن تكون دراسة التطبيقية في الجزائر هذا ما يخص الإطار المكاني أما الزمان يشمل الفترة مابين (1988 2016) أي 19 سنة لكي تكون دراسة دقيقة .

- **المنهج المستخدم:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا تعتمد على منهج التاريخي لعرض مختلف أفكار من طرف المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بمعرفة النفقات ونمو الاقتصادي وأما المنهج الوصفي التحليل باعتبار أنسب لتقديم صورة وصفية لمتغيرات اقتصادية إضافة إلى المنهج التجريبي المتمثل أساس في استعمال أدوات قياسية الممكنة لمعرفة علاقة أو اتجاه نفقات نحو نمو اقتصادي في حالة جزائر .

- **صعوبات والعوائق :**

نقص الدراسات والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع وكذا كتب من ناحية جزائر وغياب نوع من المعلومات وإحصائية حول أثر نفقة وبرامجها وكذلك اختلاف موجود بين الأرقام وإحصاءات وحسابات بين مختلف وتقارير وملاحق مما ينجم عنه تعدد في تلك معلومات وتناقضيها في بعض أحيان من تقرير إلى أخر وأهم من ذلك ضيق الوقت كافي لإعدادها .

- **أهداف الدراسة:**

تكمن هدف الدراسة في تحليل أثر حجم إنفاق على نمو اقتصادي في جزائر معرفة أهم النفقات التي تدعم النمو خاصة في وقت الحالي في جزائر والتأكيد غلى أهمية دور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وإظهار العلاقة بين النفقات ونمو الاقتصادي ومحاولة شيء جديد إلى دراسات السابقة في هذا الميدان .

- **مخطط الدراسة :**

في سبيل إلمام جميع جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث فصول الفصل الأول يحتوي على نفقات عامة وتطورها يشمل مبحثين مبحث أول ماهية النفقات وتطورها في إقتصاد ومبحث الثاني قواعد واثار نفقة وعلاقتها بنمو اقتصادي , أما الفصل الثاني يحتوي على ماهية نمو ونظرياته ونماذجه وكذلك يشمل مبحثين مبحث أول مفاهيم حول نمو اقتصادي ومبحث الثاني نماذج ونظريات نمو اقتصادي مع تأثير نفقة على نمو , أما الفصل الثالث الذي كان يحتوي دراسة قياسية لعلاقة بين انفاق ونمو اقتصادي في جزائر (1988 2016) والذي كان يشمل مبحثين مبحث أول حول تطور النفقات في جزائر والمبحث الثاني ماهيم حول السلاسل الزمنية واختبار ودراسة الاستقرارية عرض مختلف نتائج هذه دراسة .

الفصل الأول : النفقات العامة

تمهيد :

يعتبر الإنفاق محور اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين سواء حديثتين او تقليدين حول النفقة وتحديد حجمها وكيفية صرفها وتوزيعها بين وظائف الدولة لتحقيق أهدافها مع إبراز أثارها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها اداة وهدف سياسة المالية ووسيلة سداد ديون التي تستخدمها دولة لقيام بوظائفها وسنحاول في هذا الفصل تطرقا إلى مختلف جوانب متعلقة بإنفاق وتقسيماته وأثاره وعلاقته بنمو .

المبحث الأول: الإنفاق العام

المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاد

جاء تطور الفكر الاقتصادي بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته في سبيل تحقيق أهداف الاقتصادية إذ نجد الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تطور تدخل دولة في نشاط الاقتصادي ويرتبط تطور نفقات بتطور دور دولة في الاقتصاد .كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة لدولة ومحددة لحجم تدخل حكومي في حياة اقتصادية وعلى هذا أساس تبرز تطور النفقات كما يلي :

1- النفقات العامة في ظل دولة الحارسة :

ساد مفهوم دولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير امن وعدالة لحماية حدود وتقديم بعض خدمات ومشروعات عامة في مجال مواصلات والتعليم [1].حيث اعتبر ادم سميث صاحب أولى إسهامات التي ساعدت على انبعاث فكر كلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم الثروة فرد وابتعاد سياسة العامة للدولة عن سوق وافترضت نظرته لنفقات عامة على أنواع التالية:

- **نفقات دفاع** :التي اعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم .
- **نفقات العدالة** :وهي مهمة لفرض النظام ومحافظة على مصالح أفراد وممتلكاتهم خلق شعور بالثقة واطمئنان .
- **نفقات مرافق عامة** :نفقات على مرافق التي تسهل من حركة تجارة كالطرق وجسور .

نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب شباب وهي هامة كونها تدر عائد في اجل القصير من خلال رسوم ومستحقات محصل عليها من طلاب وفي اجل طويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم مكتسبة[2].ولم يختلف دافيد ريكاردو في فكر مالي عن ما جاء به ادم سميث وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه فكر الكلاسيكي بل زاد عليه وأظهر ان نفقات عامة التي تمثل شكل غالبا لتدخل دولة ما تكون على حساب إنفاق الخاص أي أن زيادة إنفاق عام بمقدار وحدة نقدية يؤدي إلى انخفاض إنفاق الخاص بنفس مقدار تقريبا .أن باقي أنواع نفقات عامة كنفقات حرب وعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل قومي .كونها تمول باقتطاع من دخول أفراد لذا وجب حد

1 عبد الرزاق فارس :حكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز موازنة واثارها إقتصادية في يلدان العربية ط1 .مركز دراسات وحدة عربية .لبنان 1997 ص23

2 حمدي عبد العظيم .سياسات مالية ونقدية ,دراسة بين فكر وضعي وإسلامي .دار جامعة مصر 2007 ص199 ص200

منها .أما جون ستيوارت ميل فكان اشد حزما ,إذ يعتبر ان فرد وحده يستطيع محافظة على مصالحه .وتنظيم شؤونه وعدم تدخل دولة في شؤون أفراد .وفي أخير اعتبرت النفقات حيادية لا اثر لها من الناجية إنتاجية على نشاط الاقتصادي وإنما هي استهلاك من دخول أفراد ,أن أنشطة مربحة من شأن قطاع خاص فقط لو انه كانت هناك بعض استثناءات إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار نفقات حيادية في ضل دولة الحارسة .

2- النفقات في الدولة المتدخلة :

بعد ماجاءت أزمة الكساد سنة 1929 لتثبت عجز فكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد ضرورة تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة .وهذا ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى تحول وخروج عن مفهوم الدولة الحارسة لنشاط الاقتصادي إلى مفهوم أخر لدور لدولة في اقتصاد يسمح لها بالتدخل لتحقيق توازن الاقتصادي ,لذلك جاء كينز ليتدخل عي فكرة حيادية النقود تحت مبدأ 'العرض يخلق الطلب ' الذي ابرز أن أزمة 1929 كانت نتيجة ضعف بين الطلب الكلي والعرض الكلي وان الدولة هي وحيدة قادرة على تقليص فجوة بين الطلب والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام ,وهنا يبرز لنا تطور دولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة كما يلي :

_تنوع النفقة العامة بتنوع الحاجات وتطويرها

_ازدياد حجم النفقات وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي

_تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على نشاط اقتصادي واجتماعي وأصبحت وسيلة خروج الدولة من الأزمة .[1]

3- النفقات العامة في ضل الدولة المنتجة :

تتمثل دور الدولة بجعلها مقرر رئيسي لأي نشاط اقتصادي كان قصد الحد من تعاظم المصلحة الخاصة لأفراد على حساب المصلحة عامة لمجتمع ,إذ لم يعد يقتصر دورها على مجرد تدخل لمحافظة على استقرار اقتصادي وعلاج أزمات الاقتصادية واستهدف إلي رفع من معدل النمو ,انطلاق من مبدأ"إيديولوجية الجماعية "والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وإنفرادها باتخاذ القرارات متعلقة بعملية الاستثمار وإنتاج تحقيق مصلحة العامة حيث تحول من دولة اشتراكية إلى دولة منتجة والذي أدى إلى زيادة حجم النفقات .[2]

1 محمود حسين الوادي ,المالية عامة ونظام المالي في إسلام ط1 دار نشر وتوزيع عمان سنة 2000 ص 95

2 احمد زهير شامية خالد خطيب , مالية عامة .دار زهران لنشر وتوزيع، 1997، ص42.

المطلب الثاني : تعريف وخصائص النفقات العامة

تعتبر النفقات عامة أداة أساسية التي يستخدمها في السياسة المالية ومالية العامة لتحقيق أهداف الاقتصادية ,بكونها تساهم في اقتصادي لدولة وتعددت تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها واختلاف أثارها اقتصادية و اجتماعية وتحديد حجمها .

أولا: تعريف النفقة :

- هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة [1].
- النفقة بأنها كم قابل لتقويم نقدي بأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لإشباع حاجة عامة[2] .
- هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة[3] .
- يقصد به في فكر أسلامي .إخراج جزء من المال من بيت مال مسلمين بقصد إشباع حجات عامة استدلال لقوله تعالى "أمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين أمنوا منكم وأنفقوا لهم اجر كبير "[4]
- أما حسب المشرع الجزائري: هي وثيقة التي تقدر لسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز ونفقات رأس المال وترخص بها.
- كما أعتبرها أعباء ملقاة على عاتق ميزانية واجب تنفيذها ولا يتم عقد او تحويل نفقة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية مقيد بمبدأ تخصيص . [5]

ثانيا: خصائص النفقة :

- **النفقة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق عام باستخدام مبلغ نقدي لما يحتاجه من منتجات سلع وخدمات من أجل تسير مرافق عامة ,مما لاشك فيه أن استخدام الدولة لنقود في ظل اقتصاد نقدي يقوم فيه جميع المبادلات ومعاملات بواسطة نقود لأنها وسيلة الدولة لإنفاق وبالتالي فإن النفقات تتم بصورة نقدية .[1]

1فلح حسين خلف:المالية العامة طبعة اولى علم كتاب حديث جدار لكتاب علمي .اردن 2008 ص89

2 حاصد عبد المجيد دراز ,مبادئ مالية العامة .إسكندرية .2000 ص378

3 محرزي محمد عباس .اقتصاديات مالية العامة ,ط2 ديوان مطبوعات جزائرية سنة 2005 بن عكنون ص 65

4 هشام مصطفى جمل . دور سياسات المالية في تحقيق تنمية اجتماعية النظام المالي إسلامي والنظام مالي معاصر دراسة تطبيقية دار فكر جامعي .إسكندرية 2006 ص 189سورة حديد أية 07

5 محمد بن مريم .عبد القادر فداوي . دراسة علاقة بين نفقات عمومية ونمو سكاني دراسة تحليلية وقياسية على حالة جزائر (1965 2013) جامعة شلف جزائر 2015 ص 89

- **النفقة يقوم بها شخص عام** : لا يعتبر مبلغ نقدي الذي يتفق لأداء خدمة من قبل نفقة عامة إلى إذا صدر من شخص عام ويقصد بهم الهيئات و المؤسسات العامة ذات شخصية معنوية وإن نفقات التي ينفقها أشخاص خاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى وكانت تهدف إلى منفعة عامة ,وقد أستند فكر المالي على سبيل تحديد طبيعة النفقة إلى معيارين قانوني ووظيفي وحدد هذا معيار طبيعة قانونية لشخص قائم بإنفاق فإن النفقة تعد عامة اي كان غرض منها ,فإن كان معيار قانوني قد تلاءم مع الاقتصاد وتحديد نشاط الدولة ,فهذا معيار لم يعد يتناسب في تحديد طبيعة النفقة لذلك خلص علماء اقتصاد في معيار أخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة وهو معيار الوظيفي الذي يستند إلى طبيعة الوظيفية وليس على طبيعة القانونية وأعتبر هذا معيار أن النفقة لا تصدر من شخص عام بل تصدر من شخص خاص [2]

-**غرض من نفقة تحقيق نفع عام** : ينبغي أن يكون هدف من النفقة عامة هو إشباع حجات عامة وتحقيق نفع عام ويرجع إلى مبدأ عدالة و المساواة بين جميع أفراد يتساوون في تحمل أعباء عامة كالضرائب لتحقيق منفعة قصوى عامة حيث تتمثل رقابة من جانب السلطة التنفيذية فيما لها حق إلغاء الإعتمادات التي تقررها الهيئات التشريعية في بعض بلاد إذا رأت خروج على مبدأ تحقيق النفقات عامة لنفع عام[3]

المطلب الثالث : تقسيم النفقات

في ظل الدولة حارسة لم يكن تقسيم النفقات عامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين حيث كانت النفقات عامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معنية تقوم بها الدولة فكانت النفقات من طبيعة واحدة وترجع أهمية تحديد التقسيمات إلى كونها تقدم أغراض متعددة فكان التقسيم كالتالي :

يقسم المشرع الجزائري النفقات عامة لدولة إلى نفقات التسيير و نفقات الاستثمار:

1) **نفقات التسيير** : و يقصد بها بنفقات ضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة ,....الغ هذا النوع موجه أساس لإمداد هياكل الدولة [4] وتأتي في شكل إعتمادات ضمن ميزانية الدولة يهدف تكفل بنفقات لسير المصالح العمومية حسب مادة 24 من قانون 84. 17 مؤرخ في 7-7- 1984 متعلق بقونين مالية يخضع تسير إلى اربع أبواب ومنها : أعباء دين عمومي والنفقات المحسومة

1د.عادل حشيش ود .ومصطفى رشدي .مقدمة في اقتصاد عام دار جامعة جديدة سنة 1998 ص 148

2Maurice ,durereger ;institions financiers, « Paris 1975pue p44

3د, احمد جامع –علم مالية عامة, مكتبة سيد عبد الله وهبة, سنة 1965 ص45

4 المادة 23 من قانون رقم 84.. 17 مؤرخ في 7جويلية 1984 متعلق بقوانين المالية

من إيرادات ومنها دين قابل لاستهلاك , دين داخلي , دين خارجي .وتخصيص سلطات عمومية مثل مجلس الأمة ومجلي دستوري . ونفقات خاصة بوسائل المصالح مثل المستخدمين إعانات التسيير. وتدخلات العمومية مثل نفقات تحويل .

2) **نفقات الاستثمار** : يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية لدولة وتظهر في جدول (ج) الملحق بقانون مالية سنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاث أبواب : الاستثمار المنفذة من طرف الدولة ,إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة ,نفقات أخرى برأس المال 'يتسم هذا النوع من نفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادمت تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة .حيث برهن جون مينا رد كينز في فترة الركود اقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن اقتصاد العام .

تقسم النفقات حسب الأهداف إلى ثلاث نفقات :

1. **نفقات إدارية** : يقصد بها النفقات مرتبطة بسير المصالح عامة وضرورية أداء الدولة لوظائفها تضم نفقات الدفاع والأمن والعدالة هي نفقات حاجات عامة .

2. **نفقات اجتماعية** : هي نفقات التي تتعلق بأهداف وأغراض اجتماعية لدولة و تشمل هده نفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم ,الصحة ,النقل والسكن

3. **نفقات الاقتصادية** : هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف الاقتصادية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية التي تطرقنا لها سلفا حيث تعمل الدولة على زيادة إنتاج الوطني وتراكم رؤوس أموال [1].

كذلك تقسم النفقات إلى **نفقات الحقيقية** :هي تلك المبالغ مالية التي تصرفها الدولة مقابل حصول على سلع وخدمات او رؤوس أموال إنتاجية كالأجور و أسعار سلع وخدمات إلى جانب النفقات الاستثمارية وتستخدم في القدرة الشرائية **نفقات التحويلية** : هي تلك نفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة مقابل من سلع وخدمات او رؤوس أموال .حيث تقوم دولة بتحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى جزء من الطبقة اجتماعية مرتفعة الدخل إلى طبقات اجتماعية محدودة الدخل . فإنفاق الناقل يؤدي إلى قدرة الشرائية من طائفة إلى أخرى وهي عبارة عن إعانات التي تمنحها الدولة لأفراد سواء كانت إعانات اقتصادية او اجتماعية .ومن بين نفقات اقتصادية إعانات الاستغلال . إعانات التجارة الخارجية .[2]إعانات استغلال وهي إعانات التي يقصد بها

1 د,سوزي عدلي ناشد ,الوجيز في مالية عامة ,دار جامعة جديدة 'إسكندرية 2000 ص27

2 د .محمد ديويدار ,دراسات في اقتصاد المالي ,دار جامعة ,1985 ص28

إبقاء غلى ثمن المنتجات اقل من ثمن تكلفة بقصد تحقيق استقرار في آثمان وتفادي مخاطر تضخم .وإبقاء ثمن منتجات منخفض لمقاومة سياسة إغراء التي يواجهها سوق .[1]

إعانات تحقيق توازن هي إعانات مباشرة تمنح بعد تحديد نتيجة نشاط بهدف تغطية بعض او كل عجز الذي قد يتعرض لسير مشروع ذات فائدة ويعرضها لخطر مثل إعانات تمنح لشركات طيران .

إعانات تجهيز تمنح لدولة هذا نوع من إعانات لتمكين مشروع من تغطية نفقات تجهيز او تعويض ما استهلك من وسائل إنتاج وتتم عن طريق تقديم رأس المال مجانا . وإعانات تمنح للعائلات على بناء مسكن .

إعانات التجارة خارجية . تتعلق بإعانات تجارة أساسا في نمط استراد أو تصدير لتحقيق أثار تتعلق اقتصاد قومي والإنفاق تحويلي والمالي الذي يهدف إلى خفض السعر الذي يدفعه المستهلك وفي أخير يمكن قول ان النفقات حقيقية منتجة على عكس تحويلية وهناك ثلاث معايير لتفرقة بينهما وهي المقابل –الزيادة في الناتج القومي – استخدام قوة شرائية.

ويوجد **نفقات عادية** : تلك نفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة آي كل سنة مالية مثل مرتبات العاملين و الضرائب ويكون تكرار نوعي وليس كميا او حجما .

نفقات غير عادية : فهي لا تتكرر بصفة دورية منتظمة في ميزانية الدولة مثل نفقات مكافحة وباء طارئ او نفقات الحرب .

إذا كانت نفقات عادية تسدد من إيرادات عادية فإن كانت غير عادية تسدد من إيرادات غير العادية كالقروض .

نفقات القومية : هي التي ترد في ميزانية الدولة نفقات ذات طابع قومي مثل نفقات دفاع وأمن .

نفقات المحلية : هي التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم كمجالس محافظات والمدن والقرى مثل توزيع الماء والكهرباء داخل الإقليم .

1 سياسة إغراء : بيع سلعة منتجة في أسواق خارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها .عكس أسواق خارجية لقضاء على منافسة.

الشكل رقم 1 تقسيم النفقات

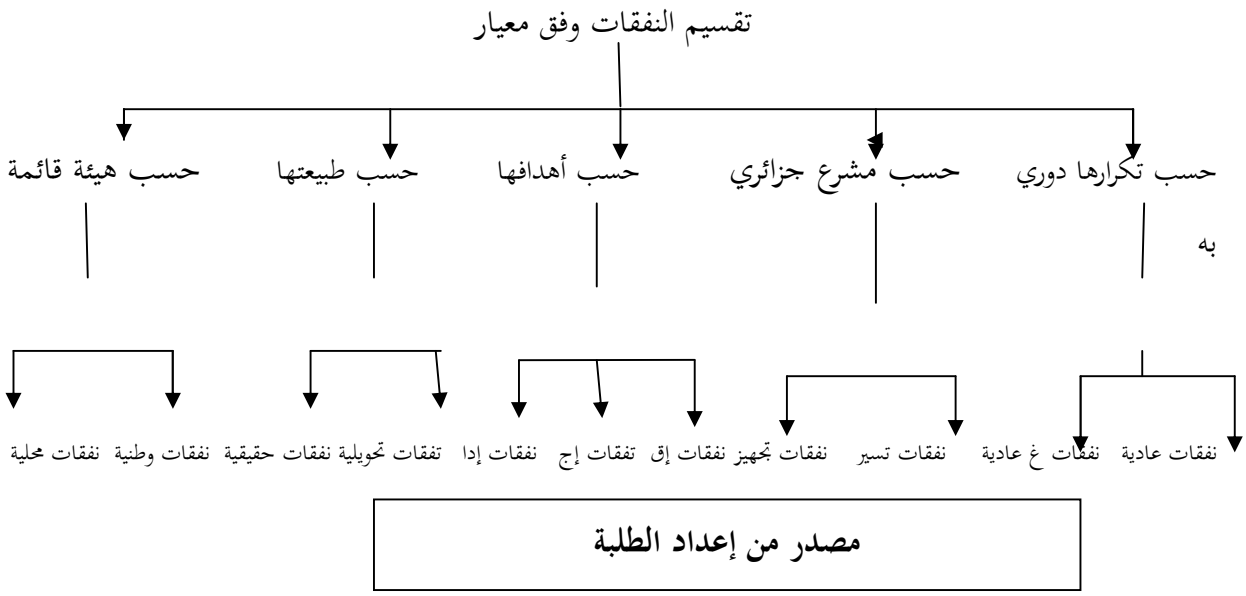

مصدر من إعداد الطلبة

المبحث الثاني : قواعد وأثار نفقة وعلاقتها بنمو

المطلب أول : قواعد النفقات العامة

حتى تتمكن النفقات العامة من تحقيق أثار و أهداف منتظرة في تلبية حجات عامة ذلك يتطلب تحقيق اكبر حجم ممكن من المنفعة مستعمل أداة اقتصاد في نفقات مع الأخذ أهمية وضرورة وجود طرق للرقابة التي توجه لنفقات العامة .

1) **قاعدة المنفعة** :الهدف من النفقات العامة هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة .و قاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم فوائد مترتبة عليها ومقصود بتحقيق فائدة او منفعة عامة إلى بتخصيص نفقة عامة وتحديد مقدارها مما يتعذر قياسها على وجه الدقة ,وإن كان من ممكن ارتكاز على عاملين أساسيين : العامل أول حجم الدخل النسبي والعامل الثاني طريقة توزيع الدخل على الأفراد كلما زاد الدخل النسبي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية لأفراد [1]

2) **قاعدة اقتصاد في النفقة** : ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة تأخذ في زيادة كلما نقصت النفقات إلى اقل حجم ممكن . على الدولة او سلطات العامة تتجنب الإسراف والتبذير ,حيث يؤدي هذا إسراف في إنفاق إلى

1 د. سوزي عادل ناشد ,مرجع سابق ذكره ص 52

ضياع أموال عامة. حتى يتم تطبيق هذه القاعدة لتحقيق الرشوة في إنفاق العام وتحقيق اكبر منفعة يتطلب اجر ان يتوفر لدى الدولة رقابة مالية حازمة بشتى أنواعها مثل رقابة إدارية والسياسية و المحاسبية ,إدارية يتولها وزارة مالية على باقي مصالح الحكومية بواسطة مراقبين ,اما الرقابة السياسية التي تتولها السلطة التشريعية دور البرلمان رقابة إعتمادات مقررة في ميزانية الدولة وأما الرقابة المحاسبية التي تتولها أجهزة متخصصة مهمتها أساسية هي رقابة على نفقات العامة يتولها في الجزائر مجلس المحاسبة .[1]

3) **قاعدة المرونة** : هي من القواعد التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في نفقات عامة خاصة مع بروز أزمات بأنواعها وهو ما يستلزم تمتع بمرونة الكافية لاستجابة مع هذه التغيرات فمرونة في نفقات لا تكون فقط في حجمها أيضا في أوجه موجهة لها .

4) **قاعدة الإنتاجية** :يقصد بها مساهمة نفقات العامة في تشجيع تطور في نشاطات الاقتصادية وبذات الإنتاجية وذلك من خلال توسع في النفقات العامة بما يقود اقتصاد على النمو .

5) **قاعدة العدالة** : تكون العدالة في النفقة العامة بما يتطلب تحقيقها في توزيع عبئ على من يتحملها حيث تحقق عدالة عي توزيع أعباء الضريبة التي يتم تحصيلها لتمويل النفقات العامة .وتحقيق عدالة في توزيع الخدمات ومنافع العامة حيث لا توجد لفائدة فئات دون غيرها . ومن ثم تأثير على الإنتاجية في الاقتصاد مما يسمح للعدالة اكبر في توزيع دخول .

المطلب االثاني :آثار الاقتصادية لإنفاق العام

تتعرض النفقات عامة بآثارها على فرصة من مؤشرات اقتصادية يمكن أن نعرضها كالتالي:

1- أثار المباشرة لإنفاق العام

- **أثار مباشر لإنفاق العام على الناتج الوطني :**

تؤثر نفقة على إنتاج من خلال تأثيرها على حجم طلب كلي فعال وزيادة قدرة الإنتاجية قي شكل إنفاق استثماري من زيادة في إنتاج لاقتصاد لذلك يجب تفرقة بين أنواع نفقات العامة ومنها النفقات الإنتاجية هي التي تعمل على إنتاج سلع مادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات استهلاكية لأفراد وتكوين رؤوس أموال

1 د, عارف التهامي : ترشيد النفقات العامة ,رسالة دكتورة , كلية حقوق .جامعة قاهرة 1984 ص35.

التي تستعمل لاستثمار[1] وهي أيضا ثمن الذي يدفع لخدمة عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في عملية الإنتاجية حيث يعد إنفاق الاستثماري والاستهلاكي من نفقات منتجة لزيادة في الدخل .

نفقات اجتماعية تشمل نفقات التحويلية وحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية فهي تتخذ شكل تحويلات نقدية وإعانات وبالتالي معرفة مدى أثر هذا النوع من نفقات على حجم إنتاج أما إذا أخذت نفقات اجتماعية شكل تحويلات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج مثل نفقات تعليم والصحة حيث كل مزاد عمال لرفع من مستواهم من كل الجوانب زاد الإنتاج .

نفقات العسكرية يشمل أثر هذه نفقات النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة ونواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة حيث تعد من نفقات الاستهلاكية غير منتجة حيث تشمل أثار الانكماشية وتوسعية لنفقات العسكرية .

2- أثر مباشر لإنفاق على استهلاك وطني :

عندما تقوم حكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية (دفاع .امن .تعليم)وشراء سلع استهلاكية (ملابس مستلزمات)من أجل صيانة مباني حكومية وشراء أجهزة وآلات لازمة لإنتاج وخدمات المجانية كالتغذية المدرسية تساهم في زيادة استهلاك الوطني حيث تقوم الدولة توزيعها على الأفراد في صورة أجور ومرتبات فإن جزء من أعمالهم يخصص لاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع ورفع الاستهلاك .[2]

3- أثار الإنفاق عام على توزيع الدخل :

ذلك من خلال إجراء تعديلات اقتصادية واجتماعية والسياسية يساهم في إعادة توزيع الدخل وتتم هذه التعديل من خلال نفقات تحويلية بين عوامل الإنتاج .

4- أثر إنفاق عام على معدل النمو اقتصادي :

حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصاد كلما زاد إنفاق زيادة قي رأس المال ثم الاستثمار [3].

يؤثر الإنفاق على نمو إذ كان إنفاق عسكري تأثيرا ايجابيا وكذلك النفقات الإجتماعية والإعانات الاقتصادية [4].

1 د. زغدار أحمد مجلة جزائرية لإقتصاد والمالية كلية علوم إقتصاد وتسيير جامعة مدية عدد 4 سبتمبر 2015 ص24

2 بن عزة محمد . ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج إنظباط بالأهداف جامعة تلمسان جزائر 2009 /2010 ص30

3 بهاء الدين طويل ,دور سياسة المالية والنقدية في تحقيق نمو اقتصادي ,اطروحة دكتورة ,تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة 2016 ص54

4 د. زينب حسين عوض الله . مبادئ المالية عامة كلية حقوق بجامعتي الإسكندرية وبيروت . سنة 1994 ص 70

5- **أثار نفقة على الادخار** : إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلي لانخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر غلى الإنتاج .

حيث تؤثر النفقة سواء كانت استثمارية او استهلاكية هي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الإقتصاد بصفة عامة .

2- آثار غير المباشرة لإنفاق العام:

1- **أثر المضاعف** :يطلق عليه استهلاك المولد وأيضا أثر معجل باستثمار المولد .ويربط أثر نفقة على استهلاك

على إنتاج نتيجة تفاعل على كل من المضاعف [1] ومعجل وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في مضاعف ويطلق عليه مضاعف الاستثمار والذي يعبر عن علاقة بين زيادة في الاستثمار والدخل يؤدي غلى زيادة في الإنفاق العام فإن جزء منه يوزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد والباقي لادخار وفق ميل حدي لادخار .[2]

2- **أثر المعجل (المسارع)** :

هو أثر تغير في استهلاك على الاستثمار وأثر زيادة إنفاق أو نقصه على الاستثمار .بعد زيادة في الاستهلاك زيادة في الدخل فيزداد الإنفاق مما يحدث زيادة في إنتاج والاستثمار بمرور الوقت وهذه الزيادة يعبر عنها بمبدأ معجل . [3] وبالتالي فإن زيادة دخول يترتب عليها زيادة في طلب على سلع استهلاكية مما يدفع بالمنتجين غل زيادة طلب على سلع استثمارية لرفع من إنتاجية وزيادة الاستثمار حيث يوجد تفاعل متبادل بين المضاعف ومعجل مما يحدث أثار تراكمية من كل دخل إنتاج ,استهلاك , استثمار.و الشكل التالي يوضح أثر معجل ومضاعف

1المضاعف : هو معامل عددي الذي يشير الى زيادة في دخل قومي متولد الي زيادة في انفاق

2 ميل حدي لادخار .عبارة عن نسبة زيادة في اد خار الي زيا دة في دخل وهو يسمى دالة ادخار

3 د. عبد الهادي نجار . مبادئ اقتصاد مالي . دار نهضة عربية 1988 ص72

الشكل رقم 02: أثر المضاعف والمعجل

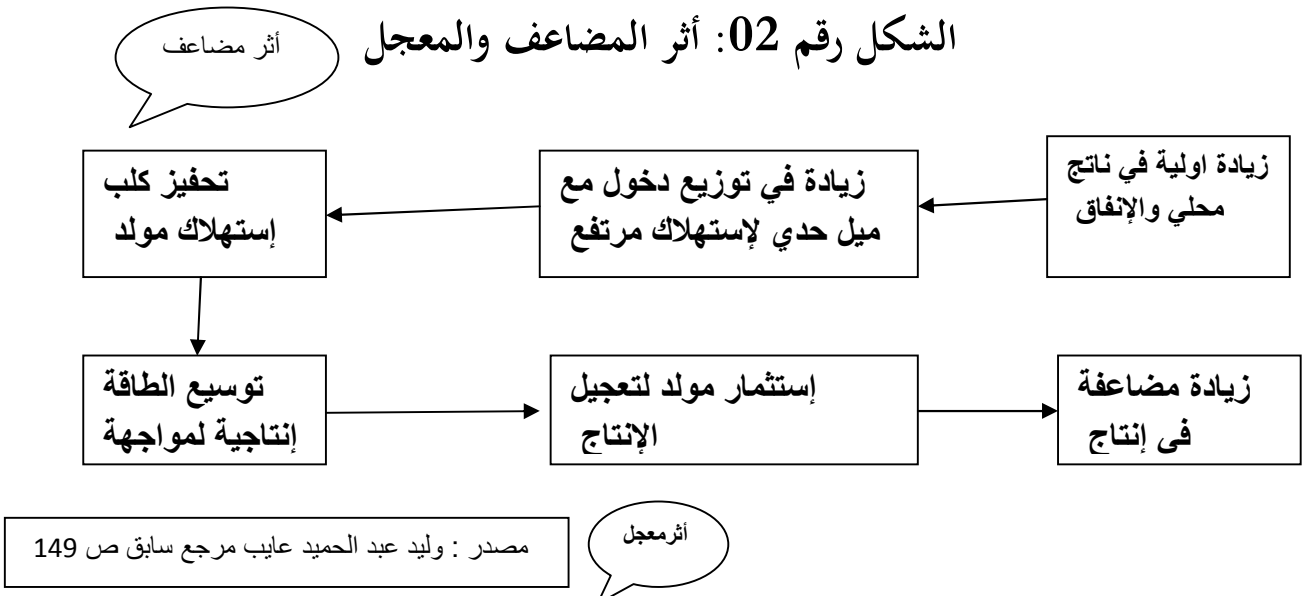

مصدر : وليد عبد الحميد عايب مرجع سابق ص 149

يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق الحكومي وخصوص الاستثماري يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع دخل الثابت بافتراض ميل الحدي لاستهلاك مرتفع يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة وزيادة الإنتاج (أثرالمضاعف) وتعجيل الإنتاج (أثر المعجل) وتجدر الإشارة هنا أن رغم وجود ميل حدي لاستهلاك[1] إلا أن آلية مضاعف لم تحقق زيادة في دخل اي ضعف إنتاجية .

المطلب الثالث : علاقة بين الإنفاق ونمو الإقتصادي

لإيجاد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الاقتصادي نتطرق إلى بعض الفرضيات ومنها مايلي :

1- فرضية فاغنر :

كان العالم ألماني اقتصادي أدولف فاغنر هو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة .من خلال تحليل التطور المالي في عدد من دول أوربية في قرن التاسع عشر 1892 وبرهنت هذه دراسة إلى وجود علاقة بين زيادة نفقات عامة ونمو ناتج وطني وهذا ما يعرف بقانون تزايد مستمر لنشاط حكومي .وأثبتت هده دراسة ان نشاط حكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل زيادة في نمو اقتصادي حيث عرف حجم النفقات عامة تزايد كبير عن النمو الاقتصادي ويؤدي إلى ارتفاع طلب على سلع ذات مرونة مرتفعة .[2] وحسب قانون فاغنر يوجد ثلاث عوامل لزيادة في نشاط اقتصادي [3]

1 الميل الحدي لاستهلاك هو مقدار تغير في استهلاك نتيجة تغير في الدخل

2 حمد بن محمد ال شيخ ,علاقة بين إنفاق ونمو إقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية "مجلة ملك سعود عدد 14 سعودية 2002 ص 52

3 دحماني محمد ادريوش .ناصور عبد القادر .مجلة إقتصاد ومناجمنت منسورات كلية اقتصادية وتسير جامعة تلمسان .عدد 11 سنة 2012

_يرتبط توسع في إنفاق حكومي يتطور المهام إدارية لدولة وبالتالي زيادة في نفقات على التنظيم اقتصادي .وعامل التصنيع .

_تدخل دولة من خلال زيادة إنفاق على تعليم والصحة وتوفير سلع وخدمات

_وقد بين فاغنر أن تطورات لا مفر منها في تكنولوجيا واستثمار مطلوب في عديد من أنشطة يساهم زيادة احتكارات مما يؤدي بدولة زيادة في نفقات دولة .

وانطلاق مما سبق فإن واجنر يشير علاقة سببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي ودخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه , وتتجه هذه السببية من ناتج محلي إلى الإنفاق الحكومي فإن زيادة نمو تزيد من الإنفاق ثم نشاط الدولة [1] حيث $G/GDP = F(Y/N)$

G/GDP إنفاق حكومي على الناتج [2] Y/N متوسط نصيب فرد من إجمالي ناتج محلي حقيقي

ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 03 : قانون واجنر

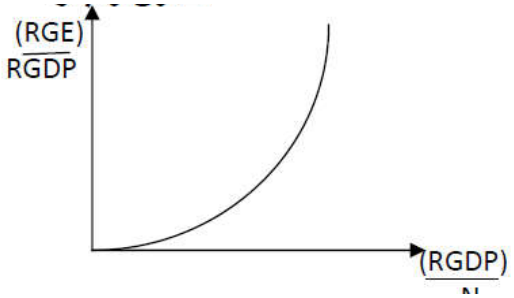

المصدر علي أحمد خليل سليمان اللوزي ,المالية العامة والإصلاح المالي عمان دار زهران 2002 ص 122

2- فرضية بيكوك وإيزمان :

يمثل بحث بيكوك بحث جديد على أساس قانون فاغنر حللوا فيها إنفاق عام 1891-1955في مملكة متحدة توصلوا إلى ان قانون فاغنر لا يزال ساري المفعول . والمتمثل في تزايد النفقات العامة والتي تأخذ شكل قفزات بسبب مايلي :[3]

1 مجلة جامعة القدس مفتوحة لأبحاث ودراسات إدارية وإقتصادية ,مجلد اول , عدد 03 حزيران 2015

2 أطروحة أحمد سلامي , علاقة سببية بين الإنفاق ونمو في الجزائر جامعة ورقلة 2015 ص 52

3 خليل علي ، سليمان اللوزي : المالية العامة , دار زهران لنسر وتوزيع 'اردن 2000 ص124

-أثر إزاحة : وتتمثل هذه الإزاحة لإنفاق المرتفع وإيراد المرتفع لإنفاق المنخفض وإيراد المنخفض في فترات حروب واضطرابات اجتماعية مما تقوم الدولة في زيادة نفقاتها في فترات سلم وهدوء وتكون زيادة ليست كبيرة .

-أثر التفتيش : ينتج هذا اثر نتيجة ظهور نشاطات وحجات جديدة تدفع بدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها تكون مجبرة على قبول الحاجات اجتماعية لأفراد مجتمع مهما تزايدت .

_أثر التركيز : رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي مساهمة في نشاط اقتصادي وتزايد النفقات ويمكن توضيح فرضية بيكوك –وايزمان في شكل التالي :

الشكل4 : فرضية بيكوك - وايزمان

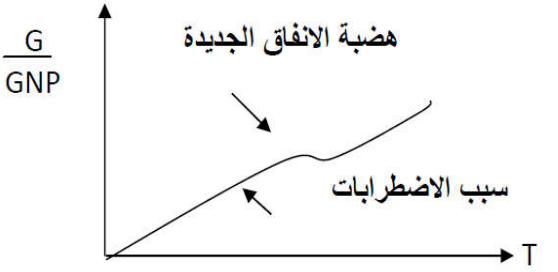

المصدر : خليل علي .نفس مرجع سابق ص 125

ذكر بيكوك وإيزمان أن :

_يرتكز حجم إنفاق عام إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات على مر السنين نتائج التنمية اقتصادية ,عادت بإيرادات كبيرة للحكومات وهذا مايؤدي لزيادة الإنفاق عام .

_اتساع فجوة بين تقديرات الإنفاق العام وقدرة تحمل أفراد وضرائب وبالتالي يجب على حكومة أن تخفض حجم إنفاق على خدمات مع مراعاة أولية في إقصاء بعض خدمات وخاصة إذا كان تحصيل إيرادات يزيد بمعدل ثابت ظظمن ضرائب .

_أشار كذلك إلى ان خلال فترة حرب تزيد حكومة من حجم إنفاق العام من خلال زيادة قي الضرائب لتغطية النفقات الحرب .[1]

3- فرضية كينز : لقد قام نموذج كينز بشرح علاقة بين إنفاق عام ونمو محلي إجمالي باعتبار أن إنفاق متغير خارجي فإن خفض إنفاق عام يؤثر سلبا على مجملات طلب وحجم دخل ونشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة وانخفاض معدل فائدة كما توجد علاقة سلبية بين نفقات ونمو في بعض دول وذلك راجع لأسباب منها إنفاق عسكري وإنفاق موجه لقطاعات غير منتجة ,لا يساهم في زيادة معدل نمو ومن بين أفكاره حول الإنفاق :

-تعتبر سياسة الإنفاق وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها

- عدم اهتمام بمصادر تمويل نفقات عمومية

- إمكانية تميل النفقات إنتاجية من قطاع خاص إلي عام

-اهتمام بتحليل الكلي وسياسات اقتصادية الهادفة لزيادة نمو اقتصادي [2]

اهتمام بطلب كلي سوقي والذي يتكون من شكل التالي :

الشكل رقم 05 يمثل طلب كلي

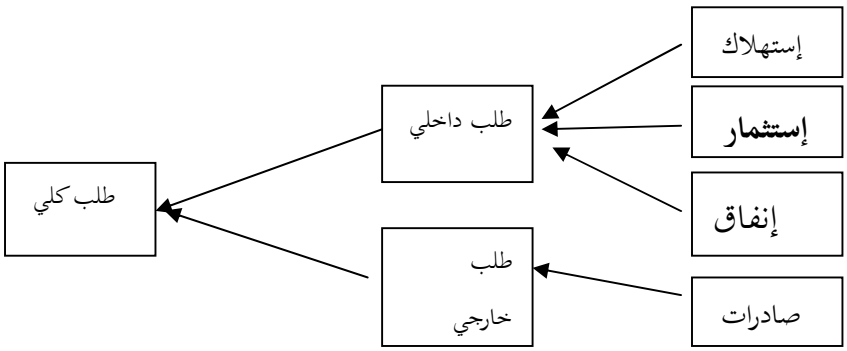

مصدر : من إعداد الطلبة

1 gaurav akrani ; the peacocl, wisenan ; aypothesis ; wagner law of increasing stat activity publik expenditure 2011

2 عمر صخري , تحليل إقتصاد كلي , ديوان مطبوعات جامعية طبعة الخامسة جزائر 2005 ص 54

ولتحقيق أفضل إنفاق إنتاجية يجب تحقق شرط توازن وهو ان تتساوى المنفعة الحدية اجتماعية مع تكلفة الحدية اجتماعية لكل إنفاق .[1]

حيث أكد رام من خلال دراسته التي أجراها سنة 1986 ان انفاق عام له تأثير إيجابي على نمو اقتصادي عرف أن الناتج هو إجمالي ماينتجه قطاعيين عام وخاص .[2]

و في أخير نستخلص وجود علاقة بين النمو والإنفاق كما موضح في شكل التالي :

الشكل رقم 06 العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

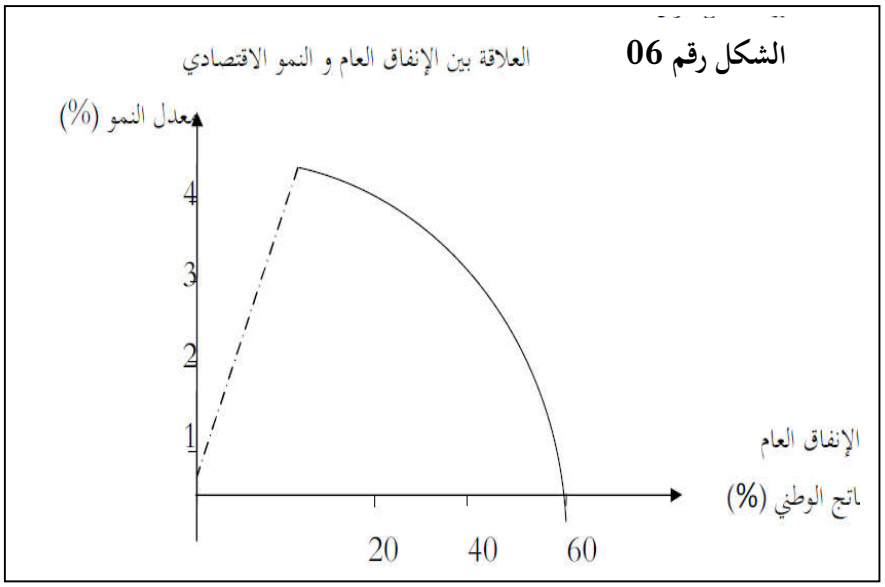

Source : pascual .M.carcia .S goverment spending and economic growth in the eurapean union countrie p 4

يبين شكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل نمو ضعيف ويدنو من صفر ,لكنه يبدأفي إرتفاع بزيادة حجم انفاق على إنتاج حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة نفقات الى ناتج ب15% يعود نمو غلى انخفاض ويزيد انفاق مما يحدث علاقة سلبية بين نفقات ونمو في حالة تجاوز نفقات ب15% من ناتج .[3]

1 مقالة بعنوان إنفاق العام ,أنواعه أقسامه .(على خط) تاريخ الإطلاع 11-2- 2011 على ساعة 00/21 الرابط

http ,KSU EDU SA 73558 MIXELLANEAUS

Engen .E,skiner ,j, fiscal policy and economic growth national ,bureau of economic resseach working paper N 4223 1992, P7

3 زكاري محمد, رسالة ماجستر بعنوان دراسة علاقة بين انفاق عام ونمو اقتصادي في جزائر (1970 2012) جامعة بومرداس 2013 ص 80

خلاصة :

تعد سياسة الإنفاق حكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية ومعالجة االإختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية ومساهمة في لأثيريها على العمالة والطلب الكلي تحقيقا لأهدافها الحقيقية متمثلة في معدلات النمو والتشغيل والأهداف النقدية متمثلة في معدلات التضخم والتوازن الخارجي بفرض على السلطات توخي الحذر عند تسطير سياسة الإنفاق ,حيث ساهم تطور دور الدولة في نشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل جانب اجتماعي .

إلى ازدياد حجم النفقات العامة النفقات بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان فإن نفقة تشمل كل الجوانب وليس جانب اقتصاد فقط حيث يمثل نمو نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي وهو يعكس وضعية الاقتصادية لبلد وهو نتيجة لجملة من عوامل الإنتاج ,العمل , رأسمال , التكنولوجيا التي لها اثر على الناتج .

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي نظرياته و نماذجه

تمهيد :

يعتبر نمو أهم مؤشرات اقتصادية بحكم أنهم يعكسوا حقيقة أداء اقتصادي وكانوا محور اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين حول عوامل المفسرة له وكذا محدداته واستند إلى بعض نماذج ونظريات , وسنحاول في هذا الفصل تطرقا إلى مبحثين : مفاهيم حول النمو وأنواعه ومقايسه والميحث الثاني : ونظرياته ونماذجه وتأثيره على النمو وعلاقة مابين نمو والنفقلت .

ذ

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو وخصائصه

يعتبر النمو اقتصادي مرآة عاكسة لنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره وكان محل العديد من الباحثين اقتصاديين أولهم "روبرت مالتوس "سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة "وتبعه بعد ذلك عديد من الباحثين اقتصاديين بشكل يعكس أهمية كبيرة والتي تعبر عنها بنمو اقتصادي من عدة جوانب .

أولا– تعريف النمو:

- هو ارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات الزمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو ناتج صافي حقيقي .[1]
- يعرف على انه متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج حقيقي الخام.[2]
- كما يعرف ايضا هو قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل خدود جغرافية لبلد من قبل مواطني البلد أو أجانب .[3]
- يعرف بزيادة في إجمالي الناتج محلي او الدخل الوطني إجمالي ويؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب فرد من دخل الحقيقي .[4]

ثانيا– خصائص النمو : من خلال التعريف نستخلص خصائص التالية :

- النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة مؤقتة
- أن تكون زيادة في دخل فرد حقيقية
- معدل نمو اقتصادي عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح معدل نمو سكاني .

1 محمد مدحت مصطفى ,سهير عبد الظاهر أحمد ,النمذجة الرياضة لتخطيط وتنمية اقتصادية ,مكتبة إشعاع فنية مصر 1999 ص 39 .

2 بودخدخ .كريم .مذكرة تخرج ماجستير .تخصص نقود ومالية بعنوان اثر سياسة إنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة جزائر (2001 2009)سنة 2010 ص 67

3 نزار سعد الدين العيسى ,مبادئ اقتصاد كلي ,دار العلمية الدولية دار الثقافة لنشر وتوزيع اردن .طيعة اولى 2001 ص170

4 محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف ,التنمية الاقتصادية . دراسات نظرية وتطبيقية جامعة الإسكندارية (2000) ص51. ص55

المطلب الثاني : أنواع ومقاييس النمو

- **أولا :مقاييس النمو**

- يعتبر نمو مؤشر اقتصادي صريحا من حقيقة أداء اقتصادي و علاقة بين مدخلات ومخرجات في اقتصاد ,حيث تكمن أهمية قياس نمو وتختلف من بلد إلى أخر لأسباب عديدة حيث تتوفر البيانات والإحصائيات المعتمدة في ذلك وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير نمو وهي كالأتي :

1- **طريقة القيمة المضافة** : حيث تعرف قيمة المضافة على أنها ارتفاع في قيمة ناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج [1] وتقدر ب :

القيمة المضافة لمتوج ما = قيمة منتوج نهائي _ قيمة منتوج وسيطي

- حيث أن المنتوج النهائي : هو منتوج موجه لاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات او المؤسسات .
- منتج الوسطي : هي منتجات مستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج .
- تعتبر طريقة القيمة المضافة أكثر طرق دلالة وتعبيرا عن حجم ناتج محصل عليه من عملية الإنتاج هيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون :

الناتج الدخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات

- حيث أن الناتج دخلي الخام هو إجمالي قيمة المضافة لكل سلع وخدمات في اقتصاد محلي .

2- **طريقة الإنفاق** : الناتج الداخلي الخام هة قيمة سلعة وخدمات منتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة [2], إن إنفاق كلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي دخل في اقتصاد محلي انطلاق من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع او خدمات يقوم بها طرف معين ويكون هناك طرف أخر وهو البائع حيث يكون هذا إنفاق نفسه دخل .

الناتج الداخلي الخام = إنفاق كلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

استهلاك C

1 Starley fisher et autre M macroéconomie 2eme . edition duroet paris .2002 P68

2 Gregory N . makkiw . macroeconomic . 3 eme edition beak belgique 2003 P 27

استثمار I

إنفاق G

صافي صادرات (M-X)

3- طريقة الدخل : يقاس الناتج الداخلي الخام إجمالي دخل محصل عليه في اقتصاد محلي . حيث أن هذا أخير هو إجمالي دخول عوامل إنتاج العاملة في اقتصاد المحلي .

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث ان : لناتج الداخلي الخام : هو مقدر بتكلفة عوامل إنتاج

الدخل الوطني : مجموع أجور + مجموع عوائد + مجموع أرباح +مجموع ربوع .

و بالتالي فإن مقدار دخل وطني هو مجموع عوائد عوامل إنتاج يتعادل بضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع قيمة المضافة المتولدة من مؤسسات وأنشطة إنتاجية وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر سوق نجد :

الوطني الخام بسعر سوق =الناتج الخام بتكلفة عوامل إنتاج +ضرائب غير مباشرة + قيمة

ثانيا : أنواع النمو

النمو الاقتصادي الموسع : يتمثل هذا النمو في كونه دخل يتم بتحسن نمو معدل سكان أي أن دخل فردي ساكن .

النمو الاقتصادي مكثف : يتمثل في نمو دخل يفوق نمو سكان .فإن دخل فردي يرتفع أي مجتمع يتحول تماما وظروف الاجتماعية تتحسن.[1]

إلى هناك بعض أنواع أخرى منها نمو طبيعي الذي يحدث بصفة تلقائيا وعفوية بفعل قوى ذاتية دون اتباع تخطيط علمي ويتميز باستمرارية ونمو العابر وهو غير مستمر يحدث نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية , نمو مخطط وينتج عملية تخطيط اقتصاد قومي ويتميز بإستمرارية .

1 صلاح الدين كروش ,أطروحة دكتورة في علوم الإقتصادية بعنوان بحث عن مثلوية متغيرات الإقتصادية الكلي حسب مربغ سحري كالدور جامعة شلف 2015/ 50 ص 2016

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتنمية

غالب مايحدث نوع من خلط بين نمو وتنمية لوجود تقارب بين مفهومين لذلك يتم تحديد الفرق بين النمو والتنمية فالنمو مرتبط بزيادة في إنتاج دخلي الخام لفرد او دخل الوطني حقيقي يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية ,كما أنه زيادة في كمية من سلع وخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج في فترة طويلة الأجل وهو يحدث بشكل تلقائي مع مرور زمن , أما التنمية ظهرت منذ منتصف سبعينات والثمانيات لتهتم بجميع جوانب الحياة[1] . فهي مصطلح أوسع وأشمل من النمو فهي تتضمن تغيرات أساسية في نظام الاقتصادي واجتماعي وتغير هيكلي في جميع مركبات اقتصادية ,وكما أنها زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة واهتمام بنوعية سلع وخدمات المنتجة [2]وتغيرات الهيكلية حيث تلبي التنمية احتياجات إنسان .

من خلال تقدم اقتصادي وتقني وحفاظ على نظم وموارد الطبيعة [3]وهي عملية مخططة من قبل الدولة[4].بمعنى أن التنمية ماهية إلا مرادف لنمو اقتصادي السريع .[5]

المبحث الثاني : نماذج ونظريات نمو وتأثيره على الإنفاق

المطلب الأول : نماذج نمو اقتصادي

1) **نموذج هاردو دومار** : يعد هذا نموذج من أسهل وأكثر نماذج اتساعا وشيوعا ويرتكز على استثمار كضرورة لأي اقتصاد ويبين أهمية ادخار لزيادة استثمار يفترض هذا نموذج في أدبيات اقتصادية ومتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له برمز K حيث $K=K/Y$ والبحث عن صيغة متكاملة وموجدة لنمو الاقتصادي يعتمد على جمع بين تحليل كينزي وعناصر نمو اقتصادي من أجل إيجاد نمو اقتصادي متوازن بين تشغيل الكامل و استقرار اقتصادي وحدد أنواع نمو وهي نمو فعلي ونمو مرغوب فيه ونمو طبيعي ويمكن صياغة أفكاره كالتالي : معدل نمو =معدل ادخار \(راس المال\الناتج)

من بين فرضياته :

---

1 غربي أحمد "أبعاد تنمية المحلية .وتحدياتها في جزائر " مجلة بحوث ودراسات علمية عدد 04 جامعة مدية 2010 ص06

2محمد حسن دخلي وإشكالية تنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة ,منشورات حلبي حقيقية طبعة 1 سنة 2009 ص28

3 محمد بن هاني . دور البرلمان في دعم التنمية المستدامة ,مجلة إتحاد البرلمان العربي .عدد 93 أفريل 2005

WWW ,ARABI ,IPU.org /publication ;journal / v 93 stuties. Html 28 / 11/ 2014

4 . جمال علاوة .دعلي صالح "مدخل لعلم تنمية شروق .أردن 2010 ص30

-ادخار هو نسبة من دخل حيث1 S=sy.....

حيثs ميل حدي ومتوسط ادخار

استثمار عبارة عن تغير في رأس المال 2 I= DK.....

3 DK=K .DY .....

ادخار يساوي استثمار 4 I=S .....

فإن المعادلة 5 يساوي 5 K . DY = S.Y .....

وفي الأخير $TC=\frac{S}{Y}\frac{}{K}$ حيث TCمعدل نمو اقتصادي

حيث عالج هارد ومار ثلاث أنواع لنمو . نمو مرغوب فيه وهو لأهم معدل لنمو حيث تتوازن فيه سلع وخدمات ويعتمد على مبدأ معجل حيث يصبح استثمار متغير تابع يرتبط بدخل .

معدل نمو فعلي : هو معدل الثاني لنمو وهو معدل محقق خلال سنة ويتشكل من زيادة حاصلة في إجمالي ناتج معبر عنها بكسر من إجمالي إنتاج تحسب بمعدل $c=\frac{dy}{y}$ حيث y دخل dy تغير في دخل

معدل نمو طبيعي : هو معدل الذي يسمح بزيادة سكان وتحصينات تقنية حيث يتوقف هذا معدل عند متوسط معدل سنوي لزيادة في قوى العاملة متوسط معدل سنوي لزيادة إنتاجية عمل .

2) **نموذج سولو** :قام نموذج سولو بنشر بحثه مساهمات في نظرية نمو عام 1956 والذي حاول فيه بناء نموذجه لنمو على المدى الطويل يقوم هذا نموذج على مجموعة من افتراضات ومن بينها :

_اقتصاد مغلق وتسوده منافسة في جميع أسواق وينتج منتج واحد

_دالة إنتاج هي دالة « cobb-douglas »ذات غلة حجم ثابت[1]

$Y=f(k.l)=k^{\alpha}.l^{1-\alpha}$ .....(1)

استهلاك يأخذ شكل دالة Keynes

$C=cy\rightarrow s=(1-c)y=sy$.....(2)

فرضية قانون تناقص غلة وتناقص معدل حدي لإحلال .

تكنولوجيا متغير خارجي المنشأ .

ويوضح وجود نموذجين لنموذج سولو :وهما نموذج قاعدي .

1 Solow .R, M A ccontrlbutlon to the theory of economic growth quarterly journal of economic vol 70 1956

_ إنتاج فردي $K=\frac{k}{l}\ y=\frac{y}{l}=\varphi(k)=k^{\alpha}$

تراكم رأس المال $k=\frac{dk}{dt}=i-sk$.....(3)

إن تغير في رأس المال يساوي فرق بين استثمار وإهلاكه واقتصاد مغلق يساوي ادخار مع استثمار .

$I=s=sy=k=sy=-sk$.....(4)

$$K=\frac{k}{l}\log k=\log k \quad \log l$$

$$\frac{d\log k}{dt}=\frac{k}{k}=\frac{l}{l}=\frac{sy-sk}{k}=\frac{l}{l}$$ .....(5)

عنصر عمل وتصبح علاقة $k=s\varphi(k)-(s+n)k$... (6)

تمثل هذه علاقة معادلة ديناميكية أساسية لنمو معدل رأس المال .

الشكل رقم 07: نموذج سولو قاعدي

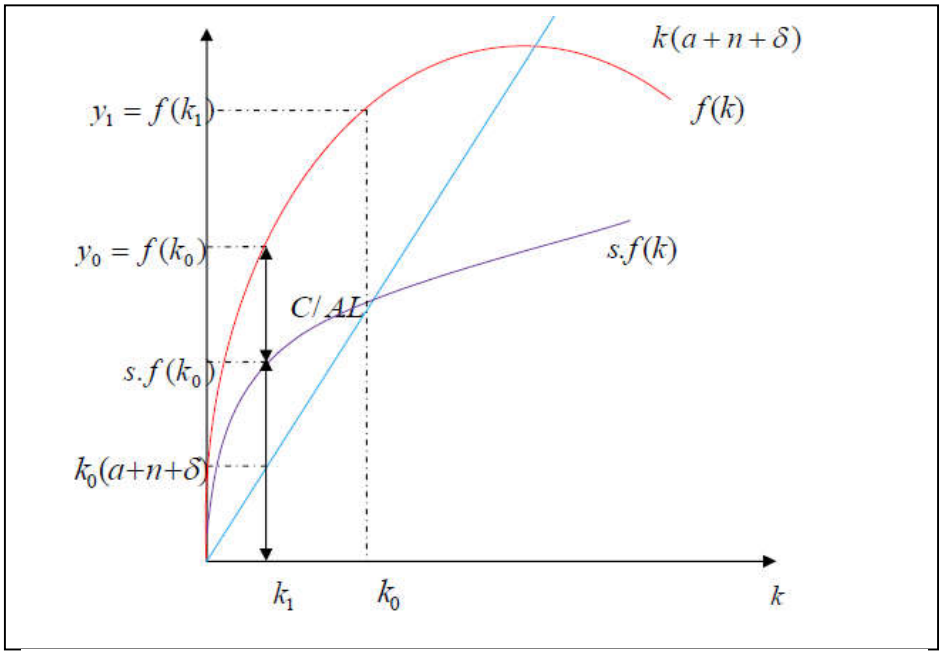

ROBERT , BARRO, OP CIT P 53

حيث أن $k=sk^{\alpha}-(s+n)k$ $(s+n)$ 0

حد الأول استثمار جاري لكل وحدة فعلية من عمل (SK^{α})

حد ثاني يمثل استثمار واجب من أجل حفاظ على $(s+n)k$ k

نسبة تغير في هي فرق بين منحنيين $(s\varphi k)$و$(s+n)k$k

هناك نموذج أخر سلوا استناد نموذج قاعدي [1]

يكون تقدم حيادي إن كان يدعم إنتاجية عمل harrdo y=f(k ,al)

يكون تقدم تقني حيادي إن كان يدعم رأس المال solow y=f(akl)

دالة إنتاج تتأثر بتقدم تقني hicks y=af(kl)

3) **نموذج كالدور** :شكلت أفكار كالدور نظرية نمو والتوزيع بعد كينز بحيث كانت تتميز نظريته من خلوها من أفكار نيوكلاسيك والتي كانت تشير إلى ان النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي أعطت هذه نظرية أهمية كبيرة لتراكم رأس المال والميل الحدي وتوزيع الدخل لتغير نمو اقتصادي قال كالدور أن معدل نمو يتراكم على معدل تراكم وقسم الدخل إلى أجور و أرباح بحيث :[2] p w

$$Y=w+p$$

$$0< sw < sp$$

تكون دوال ادخار كالأتي:

$$Sw=SW^{W} \qquad SP= sp^{p}$$

يحصل على توازن عن طريق ادخار و استثمار Is

$$I=s=sw^{w} + SP^{P}$$

$$I= sw(y-p)+sp^{p}$$

$$I= p(sp-sw)+ sw^{y}$$

$$\frac{i}{y}=\frac{p}{y}(sp-sw)+sw$$

$$\frac{p}{y}=\frac{1}{Y}-sw(\frac{1}{sp-sw})$$

الشكل رقم 08 : يمثل نموذج كالدور

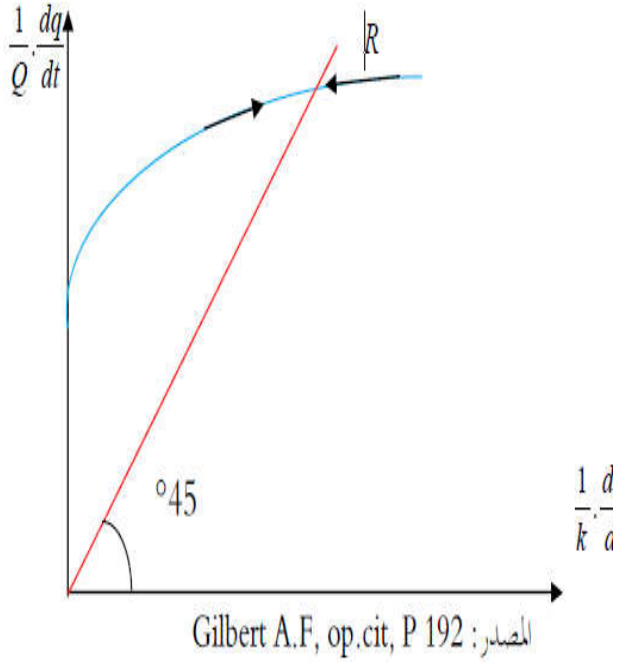

المصدر: Gilbert A.F, op.cit, P 192

4) **نموذج كينز** : يعتبر مؤسس مدرسة كينزية حيث يبين كينز عكس ما جاء به ريكاردو ا حيث قال كينز أن نمو اقتصادي يحفز بالطلب . ويكبح بادخار ويشير ان الطلب هو جزء دخل الذي ينفق على استهلاك

1 x ragot « la théorie de la croissonce économique du long terme » ensae france 2006 p16

زيادة استثمار توصلنا إلى زيادة في ناتج ودخل ويعتمد تحليله على دوال التالية دالة استثمار واستهلاك وسيولة ومساواة بين ادخار واستثمار حيث يعرف كينز أن الطلب كلي هو جزء من الدخل الذي ينفقه غلى استهلاك نظرة كينز إلي مكونات نمو اقتصادي .

حيث يعتقد كينز ان معدل نمو نقود يؤثر على ناتج حقيقي في مدى القصير ويؤثر على تضخم .[1]

إقترح لحل مشكلة تدخل حكومة عن طريق زيادة في إنفاق لتحريك طلب كلي وزيادة الاستثمار والاستهلاك لسير عملية نمو من جديد .

الشكل رقم 09 : يمثل نموذج كينز

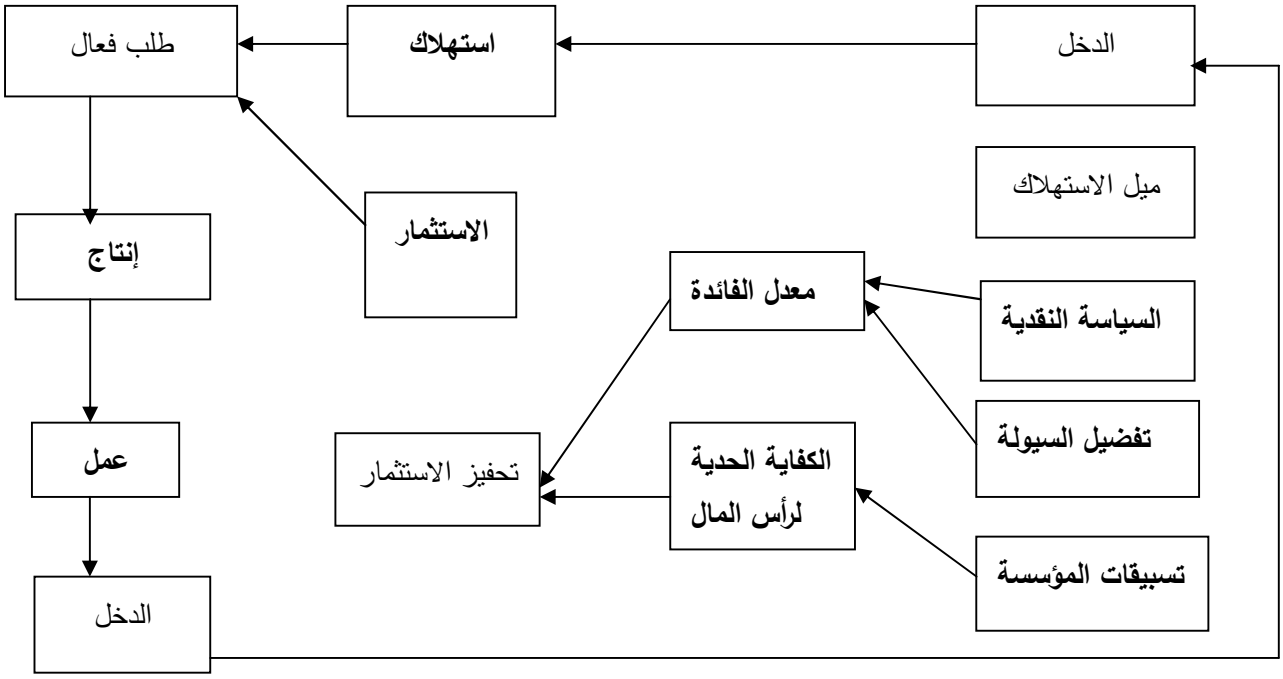

Source :combenale ,p piriau,j,p 2003 op cit p 703.

5) **نموذج ربيليوا** :يعتبر هذا نموذج من أبسط نماذج نمو داخلي وينطلق من دالة إنتاج بحيث معامل ثابت يمثل مستوى تقدم تكنولوجيا .

فرضيات : معدل ادخار ثابت

مردود سلمي ثابت .....y=ak

حيث ان : حجم إنتاج Y رأس المال K ثابت يرمز عامل تكنولوجي a

وهذه النظرية تقوم على استبعاد خاصية تناقص غلة رأس المال وهذه الخاصية تفرق بين نموذج سولو

1 د. احمد حسين الهيتي .دور سياسة نقدية والمالية في تمو إقتصادي .مجلة جامعة انبار للعلوم الّتصادية وإدارية مجلد الرابع غدد8 سنة 2012

$Ak=sy-k$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو او عبارة عن فرق بين استثمار Sy وإهتلاك رأس المال k

رسم بياني لنموذج ak[1]

الشكل رقم 10 : يمثل نموذج AK

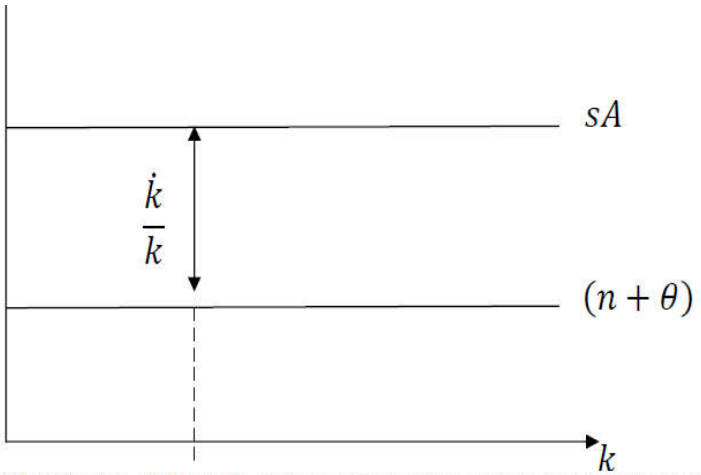

Source :Mohamed Tlili Hamdi، autre « Elément de croissance économique » centre de publication unive ،tunis،2009، P154

يمكن قول أن هذا نموذج حقق أهمية لم يحققها نموذج سولو في تحقيق رأس المال فرد.

أن كلما كان **(SA (n+θ))** فإن اقتصادي يحقق نمو مرتفع.

حيث يبين هذا نموذج ان رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة للحصول على نمو إقتصادي على مدى الطويل .

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

ترجع إسهامات فكر الكلاسيكي في نظرية نمو اقتصادي ألى كل من" أدم سميث" سنة 1776 دافيدريكاردوا1817,توماس مالتوس 1798وصول إلى كل من فرانك رامزي1928 وفرانك نايت1944 والذين ساهموا في إبراز مفاهيم لنظريات نمو اقتصادي في فكر اقتصادي .

1) **نظرية "أدم سميث"**: يرى أدم ان أساس عملية نمو اقتصادي يكمن في تقسيم العمل والذي تبرز أهميته في تناقص إنتاجية الحدية لعوامل إنتاج وهو يعتبر عامل إيجابي, وشكل من أشكال التنظيم وإدارة ,حيث اعتبر مسألة النمو مسألة تراكمية ويستند إلى تحليل الديناميكي في عملية التوازن,ويرى بأن تسويق فائض إنتاج إلى خارج لرفع

1 أحمد حسين الهيتي .مرجع سابق ذكره ص 50

من إنتاجية ويؤدي إلى زيادة دخل ثم زيادة عدد سكان يعتبر أمرا إيجابيا وحسب أدم فإن العمل معيار وحيد لقيمة في حين ان إنتاج يقوم على ثلاث عناصر وهي ارض ,عمل , رأس المال وتكون دالة إنتاج كالتالي :

$$Y=f(k\ L\ n).....(1)$$

حيث ان إنتاجy راس المال k عمل L ارضn

ويرى أن معدل سنوي ناتج اقتصادي هو مجموع إنتاجية حدية لعوامل إنتاج وذلك من خلال عملية تفاصل معادلة (1) بزمن T

$$\frac{DY}{DT}=\frac{df}{dl}\times\frac{dl}{dt}+\frac{dF}{dk}\times\frac{dk}{dt}+\frac{df}{dn}\times\frac{dn}{dt}.....(2)$$

معدل نمو ناتج سنوي $\frac{}{dt}$

إنتاجية حدية لعمل $\frac{df}{\mathrm{dL}}$

إنتاجية حدية لرأس المال $\frac{df}{dk}$

إنتاجية حدية لأرض $\frac{df}{dn}$

حيث يؤكد أدم أن نمو الإنتاج يعتمد على استثمار وتراكم رأس المال واستثمار يعتمد على ادخار كل ما ادخر يستثمر .

ولهذا لايمكن حصول تراكم رأسمالي[1] و في هذا شكل نلخص ما يتصوره ادم لمسألة النمو

الشكل رقم 11 : يمثل نظرية أدم سميث

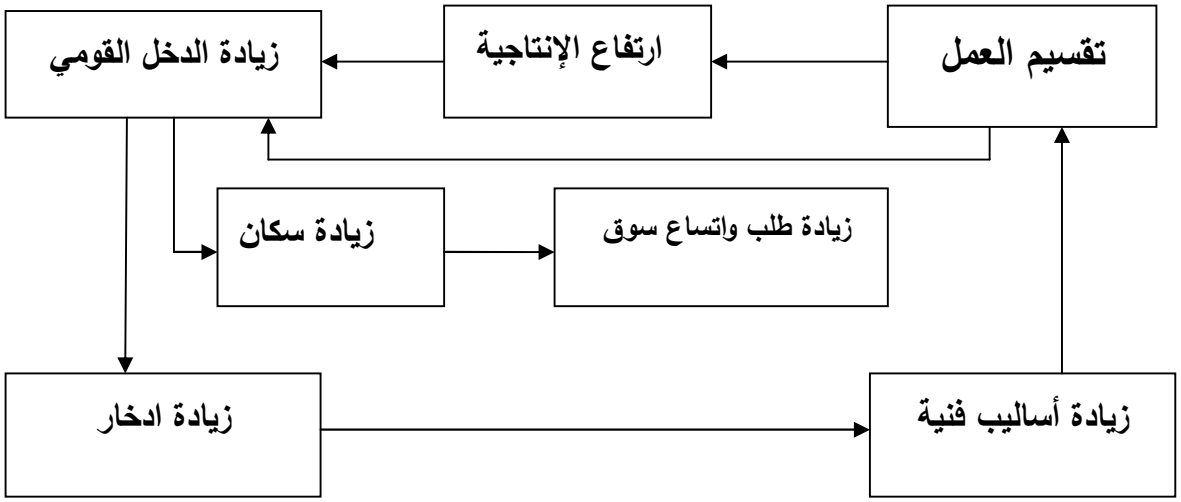

مصدر: سالم نجفي، محمد قريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة العراق، 1988، ص61.

1 د, مدحت قريشي : التنمية الإقتصادية دار وائل لنشر , جامعة البلقاء أردن 2007 ص 56 ص 58

2) نظرية "توماس مالتوس" :

حول النمو اقتصادي مع إبراز اثر نمو سكاني على نمو اقتصادي وزيادة نمو في اقتصاد محلي على نمو عدد سكان , حيث يعتبر توماس مالتوس أول من أدرج نواحي أخلاقية وعوامل دينية من عوامل نمو [1] حيث اقترح فكرة فرض الضرائب على ملاك أراضي ,ويؤكد مالتوس أن نمو سكاني يؤثر إيجابيا على نمو اقتصادي إذ كان يخلق زيادة في طلب فعال ويبرز مالتوس أن هناك معدل ادخار الذي لا يؤثر سلبا على استهلاك من جهة ويعتبر أقصى مستوى لاستثمار من جهة أخرى وهو معدل أمثل لادخار .

يعتبر مالتوس من مساهمين في نظرية نمو اقتصادي ان عامل أرض ثابت وبتالي زيادة عدد سكان ترتفع من عرض عمل الذي يؤدي إلى خفض أجور يدفع بنمو بخفض تكلفة عنصر عمل .حيث ركز على جانبين وهما نظريته في سكان وطلب الفعال وعلى ادخار وعدم توازن بين عرض مدخرات وبين استثمار هـ مخطط الرأسماليين .

ويلخص هذا نموذج في شكل التالي:

الشكل رقم 12:يمثل نظرية مالتوس

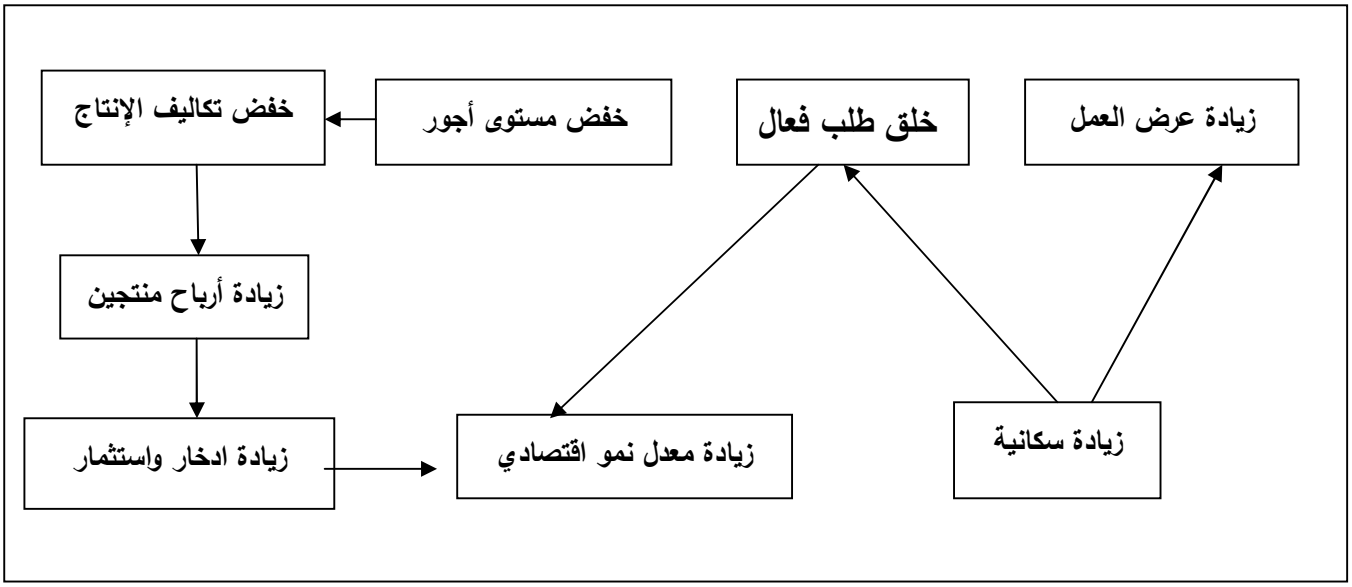

مصدر: سالم نجفي، محمد قريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سابق، 63.

1 د مدحت قريشي . نفس مرجع ص 59

3) نظرية دافيد ريكاردوا :

اعتبر أن ارض هي أساس النمو اقتصادي وان الزراعة هي أهم نشاط اقتصادي ويوفر موارد العيش السكانية حيث اهتم بمبدأ تناقض غلة في قطاع زراعي ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقض غلة [1], حيث قسم مجتمع إلى ثلاث طبقات :

-الرأسماليون ، يلعبون دور أساسي هو نمو اقتصادي .

-العمال أداة وسيلة تقوم بعملية إنتاج .

- ملاك أراضي .يوفرون ارض .

وقسم الدخل إلي ثلاث أقسام :

-أرباح الرأسماليون .

- أجور العمال .

-ريوع ملاك أراضي.

كما قام بإعطاء أسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي ان نمو صفري حيث أعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن قطاع صناعي بل عن قطاع زراعي يسيء مرودية ناقصة في قطاع زراعي ونوعية أراضي غير متساوية بارتفاع مواد غذائية ناتجة عن زيادة نمو اقتصادي يؤدي إلى ارتفاع ريع في أراضي يترتب انخفاض رأس المال وعمال وينتج تناقص أرباح ومستويات أجور وتقترب هذه معدلات ربح من صفر وبالتالي تسود حالة ركود , كما أعطى أهمية لعوامل غير اقتصادية في عملية نمو اقتصادي بما في ذلك عوامل فكرية وثقافية وحرية تجارة ,وتخفيض أسعار مواد غذائية مما يساعد على تقسيم العمل .[2]

4) **نظرية كارل ماركس** : انتقد ماركس في كتابه رأس المال منشور عام 1867 نظام رأس المال والياته وذكر أن ملكية وسائل الإنتاج خاصة تؤدي إلى سوء توزيع دخل وإهدار ثروات وزيادة صراع طبقي التي ستؤدي حتما إى انتشار رأسمالية ,ومن فرضياته :

ملكية عامة لوسائل الإنتاج .

أهمية دافع تحقيق مصلحة عامة.

إعطاء دور رئيسي لنظام المركزي .

---

1 د، شعباني إسماعيل مقدمة في اقتصاد وتنمية دار هومة، جزائر 1997 ص 64

2 صواليلي صدر الدين : نمو وتجارة دولية ,في دول النامية ,اطروحة دكتورة في علوم إقتصادية جامعة جزائر 2005 ص 33 .

توزيع في نظام الاشتراكي يتم بمقدار عمل مبذول .

كما وضع تحليله في صورة مبسطة وجود طبقتان في هذا نظام : وهما طبقة الرأسمالية وطبقة العمال , حيث يمتلكون الرأسماليون كل وسائل الإنتاج أما العمال يمتلكون قوة عملهم التي يقيمون بعرضها لبيع كما يستخدمون تكنولوجيا فهو المشكل الذي يعاني منه نموذج كلاسيكي وبتالي يؤدي إلى انهيار وحدوث أزمة .

وبتالي يرو كلاسيكي أن إنتاج دالة لعدة عوامل (عمل . رأس المال . موارد طبيعية . تكنولوجيا) كما تعتبر موارد طبيعية ثابتة وبقية عوامل أخرى متغيرة . فعليه عامل دافع وهو تقدم لنمو اقتصادي واعتقد وجود علاقة بين نمو سكاني وتراكم رأسمال كل مزاد نمو يزيد رأس المال حيث نستنتج ان تراكم رأس المال سيئ رئيسي لنمو وأرباح مصدر لادخار وتوسيع سوق عامل ثم توسيع اقتصاد .

حسب ماركس بأن أزمات الدورية التي ترافق حالة فائض إنتاج وإضراب اجتماعي التي تجعل نمو لا يستمر لأبد ,نحدد أجور حد ادني لمستوى كفاف ومع زيادة كثافة الرأسمالية لتكنولوجيا إنتاج حيث أهمل جانب تقدم تكنولوجي .

إن تحليلات ماركس بخصوص الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق نمو اقتصادي ,إلا تنبؤاته بخصوص انهيار نظام لم تكن صحيحة .

5) **نظرية شومبيتر** : يرى بان تحقيق نمو هو خروج من دائرة علاقات بين عناصر نمو بانتهاز الفرص استثمارية وإقامة المشروعات ,ان التجديد وابتكار في إنتاج دور فعال في نمو اقتصادي [1] وفي دفع عجلة نمو واستطاع في1950 وجود علاقة بين بحث وتطوير وتقدم تقني لنمو اقتصادي ,حيث لخص أفكاره فيما يلي[2]:

– اعتبر شومبيتر المنظم المحرك رئيسي لنمو لأنه يعمل علي إدخال طرق جديدة لمزج عوامل إنتاج وإبداع .

–ابتكار وتجديد دور أساسي في تحليل شومبيتر لنمو لزيادة في ناتج كلي من اجل الحصول على دعم مالي لتنفيذ هذه التجديدات ,وركز على فكرة كسر التدفق الدائري .

حيث ميز شومبيتر نوعين من استثمار أول استثمار تلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن نشاط الاقتصادي والثاني استثمار التابع والذي يعتبر دالة حجم لنشاط اقتصادي يتحدد بربح كان يقترب من فكر كلاسيكي.[3]

المطلب الثالث : تأثير إنفاق على نمو اقتصادي

1 محمد ثابت الهاشمي التنمية الاقتصادية في مجتمع معاصر مكتبة جامعة اسكندرية 2007 ص103

2 Phigipe hugak , ecokomie du development, edition dalloz france 1989 P 22

3 مدحت قريش، مرجع سابق ذكره ص 70

أول : تأثير إنفاق حكومي على الناتج في الأجل القصير [1]

يعد نموذج كينز ونموذج نيوكلاسيك من نماذج التي قامت بشرح علاقة بين الإنفاق ونمو في أجل القصير حيث أكد كينز أن الإنفاق متغير خارجي يؤثر على نمو حيث أن انخفاض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة اي ان هناك علاقة سلبية بين إنفاق ونمو في بعض الدول كما يهدف الإنفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذا شكل التالي يوضح تأثر نفقة بزيادة او نقصان على نمو في زيادة طلب كلي .

شكل رقم 13 أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي

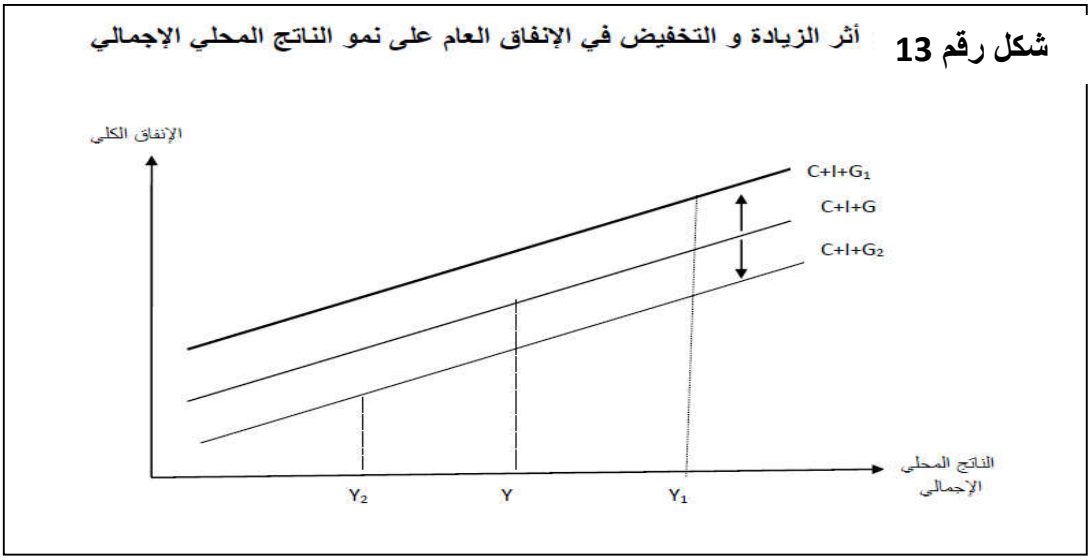

SOURCE : edwin ,mansfield ,economics principales ,problems, decision ,megrenhill ,2000 P 186

نلاحظ من شكل التالي ان كلما زاد G1 زيادة في طلب كلي الي C+I+G1 إلي تقاطع خط في اعلى وعند خفض إنفاق G2 ينخفض طلب كلي C+I+G2 وبتالي تقاطع منحنى في خط 45° نقطة أعلى أما في حالة انخفاض الإنفاق إلىG2 فإنه ينخفض الطلب الكلي إلى C+I+G2 مما يؤدي إلى تقاطع منحنى العرض كلي في نقطة أقل مستوى السابق .

حيث تتدخل دولة عن طريق سياسة الإنفاق بحالة فجوة انكماش .زيادة في نمو زيادة في طلب كلي اما في حالة فجوة تضخمية يخفض إنفاق ينخفض طلب كلي ويعود نمو الي تشغيل الكامل .[2]

---

1 د وليد عبد الحميد عايب الأثار الإقتصادي الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي مكتبة حسين العصرية دار نشر وتوزيع بيروت لبنان 2010 ص 142

2 وليد عبد الحميد عايب نفس مرجع ص 143

ثانيا : تأثير الإنفاق على الناتج في الأجل الطويل

تقوم الدولة بنوع من الإنفاق بهدف تغير هيكل الاقتصاد عن طريق الزيادة الإنتاجية وبتالي فإن زيادة الإنفاق تزيد الناتج في أجل الطويل واقد تناولت بعض نماذج الاقتصادية لشرح هذه والتي ارتبطت بنظريات النمو يعد الإنفاق كعامل مفسر لنمو في الأجل الطويل حيث أنه في أجل الطويل يتحدد الإنتاج بمستوى العرض فإن النظريات نمو تقر إمكانية وجود أثر إيجابي لإنفاق الحكومي على نمو في أجل الطويل ومن أمثلة على ذلك الإنفاق على البينة التحتية والتعليم والبحث العلمي فإذا أخذنا بعين الاعتبار الإنفاق الحكومي وجاري واستثماري فإن جاري ليس له أثر على نمو في أجل الطويل ويتأثر كذلك على بنية التحتية التي تساهم في زيادة الإنتاج .واستثماري له أثر إيجابي [1].

1 Philips mills,dépense publique et croissance ,revue française d"économie,1994

خلاصة الفصل :

كخلاصة لما سبق يمثل نمو نظرة عامة حول باقي المتغيرات التي ترتبط به ولو بشكل نسبي مهما اختلفت الأنظار في نماذجه ونظرياته وطرق قياسه , ومدى تأثيره على الإنفاق من خلال تأثير مكونات هذا الناتج حيث يتحدد بالعوامل مادية وهي تشكل مقدرة مالية او تكوين رأس المال وعوامل اقتصادية متمثلة في الطلب الكلي حيث يتأثران بهاتين العاملين سواء تأثير مباشر او غير مباشر فمباشر من خلال تحويل الإنفاق إلى رأس مال منتج أما غير مباشر من خلال تأثير على إنتاج الأعوان الاقتصاديين وعلى مستوى العام الأسعار .وكذلك من خلال البنية التحتية وبتالي تمويل الإنفاق عن طريق الإصدار يؤدي إلى نتائج حسنة على النمو.

الفصل الثالث :

دراسة قياسية لإنفاق على النمو في الجزائر

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي تصمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات ونمو سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين النفقات ونمو الإقتصادي (1988 2016) بعد التحليل لمتغيرات الدراسة سنحاول تطبيق التكامل المشترك وإختبار جوهانسن بإعتماد على المعايير الإحصائية التي تهدف مدى ثقة هذا نموذج .وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : واقع النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر وأثارها على الناتج .

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثار النفقات عامة على النمو .

المبحث الأول : واقع النفقات العامة ومكوناتها في جزائر وأثارها على نمو اقتصادي

المطلب الأول : تطور النفقات العامة في جزائر الشكل رقم 14 :تطور النفقات العامة

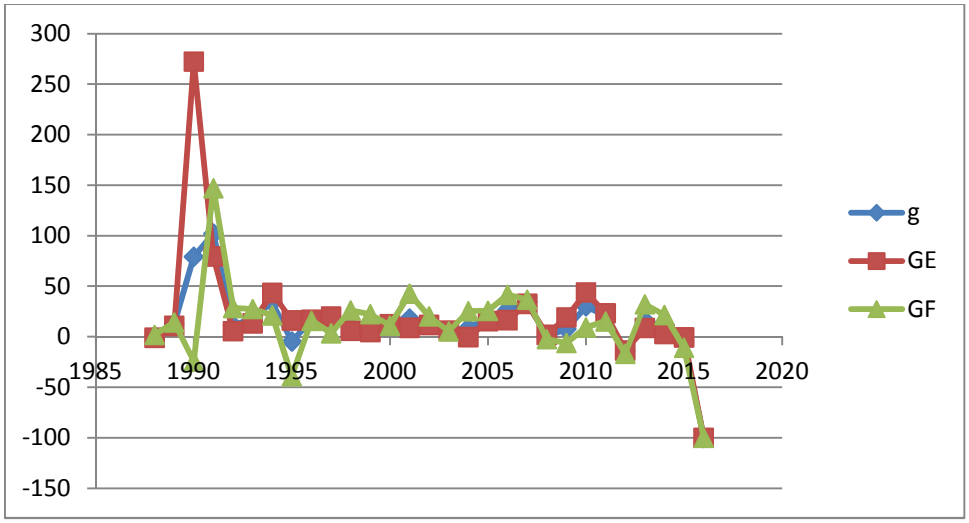

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات excel

نلاحظ من خلال المنحى ان النفقات تسيير مرتفعة خلال السنة 1988 إلى غاية 1990 ب 250 ومن 1995 إلى 2015 إنخفضت ب100- اما بنسبة نفقات التجهيز من 1990 إرتفعت ب150 ثم في سنة 1995 إستمرت إلى غاية 2015 إنخفضت , ونفقات العامة استمرت إلى غاية 2016 ,

المطلب الثاني : تطور النفقات على نمو

الشكل رقم 15: تطور النفقات على نمو

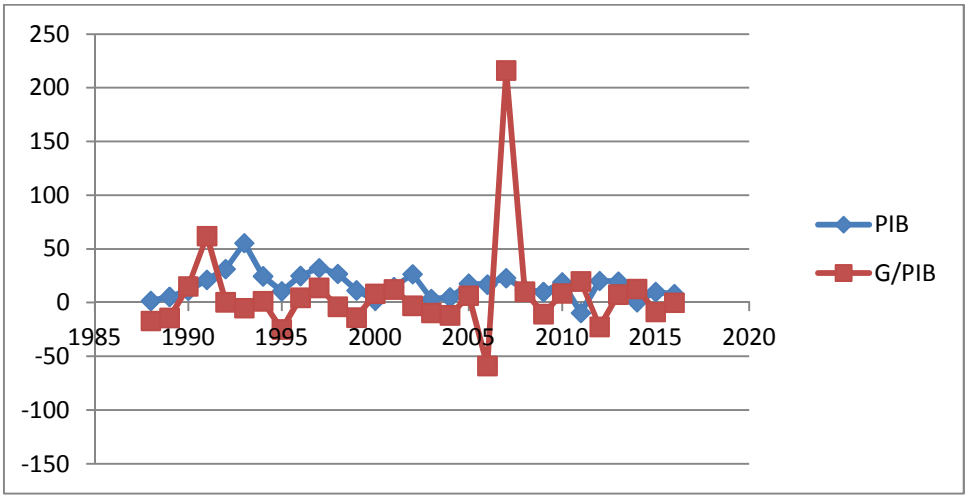

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات excel

نلاحظ من خلال المنحنى ان الناتج الخام إرتفع من خلال فترة 1990 إلى 1995 ب 50 ثم إنخفت إلى غاية 2016 اما بنسبة نفقات على نمو كانت مستمرة إلى غاية 2007 إرتفعت ب200 حتى 2010 ثم إستمرت إلى 2016 وهذا راجع إلى إنشاء صندوق سيادي نتيجة إرتفاع الإيرادات دولة إنشاء برامج تنموية وترشيد النفقات . وتحول إقتصاد الجزائري .

المطلب الثالث : تطور نفقات تسيير وتجهيز بالنسبة نفقات عامة

الشكل رقم 16 : تطور نفقات تسيير وتجهيز بالنسبة نفقات عامة

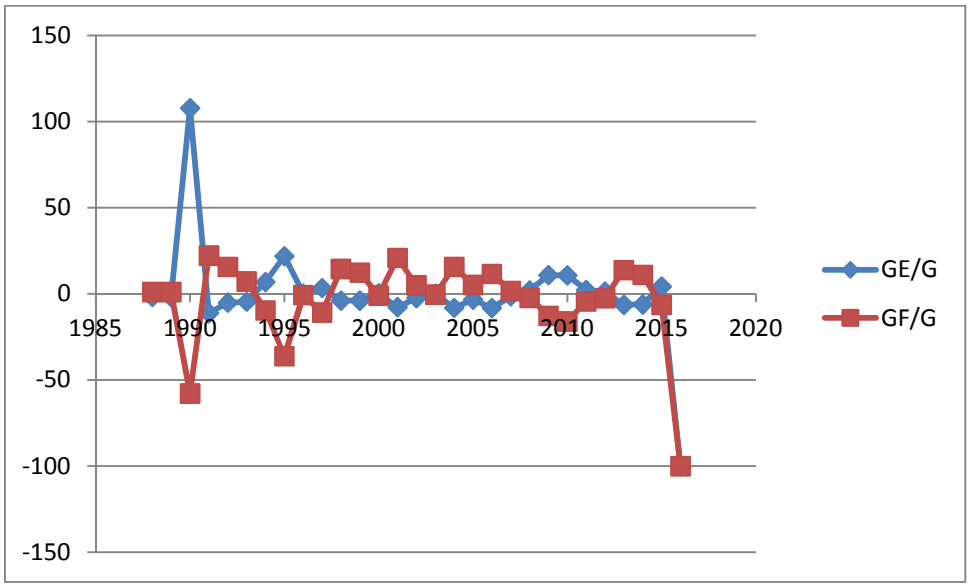

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتمادعلى مخرجات excel

نلاحظ من خلال المنحنى ان نفقات التسيير على نفقات العامة كانت مرتفعة في سنة 1988 إلى 1990 ب100 إلى غاية 2015 إنخفضت ب100- أما نفقات التجهيز منخفضة 1988 إلى 1990 ثم استمرت إلى غاية 2015 إنخفضت إلى 100- يسبب تجميد المشاريع وسياسة التقشف وتدني مستوى اسعار نفط .

المبحث االثاني : دراسة قياسية للأثار النفقات العامة على الناتج الدخلي الخام

المطلب الأو ل : مفهوم السلاسل الزمنية زمنية ومركباتها

لقد تعددت السلاسل الزمنية بحسب طبيعة تخصص وغرض من دراسة ومن أبرز هذه التعريف مايلي[1]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية إقتصادي قياسي بين نظرية وتطبيقية طبعة الثالثة جامعة الإسكندرية 2009 ص 648

أولا :هي مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما تكون فيه تساوي فترات زمنية مثل : الساعات أيام شهور سنوات .

ثانيا : وهي عبارة عن سلسلة تحتوي على قيم عددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة لزمن . حيث كل قيمة إحصائية تقابلها متغير .[1]

والجدول التالي يمثل شكل السلسلة الزمنية .

الشكل رقم17: أشكال السلسلة الزمنية:

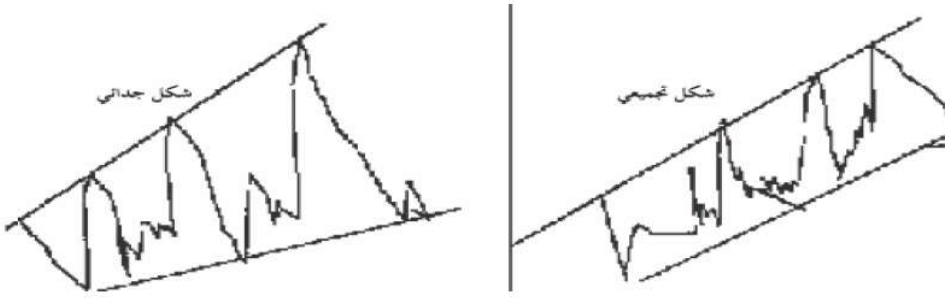

المصدر: مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص36.

ثانيا : مركبات السلسلة الزمنية: عند رسم سلسلة زمنية على محور أفقي يمثل زمن (سنوات) مثل ومحور أخر يمثل القيم الظاهرة وبشكل عالي دقة . هناك أربع عناصر مركبة لسلسلة وهي كالأتي :

أ) **الاتجاه العام** : وهو عنصر الذي يقصد به حركة منتظمة لسلسلة عير فترة زمنية طويلة نسبيا ويعتبر أهم عنصر من عناصر السلسلة الزمنية وهو عنصر الوحيد في بناء توقعات مستقبلية كما يقصد يها تطور السلسلة في الأجل الطويل ويكون هذا الاتجاه تصاعديا إذ كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن وعكس إذا اتجهت إلى نقصان وقد يأخذ اتجاه خط مستقيم كما يأخذ شكل منحني . يعكس تأثير عوامل طويلة الأجل على سلسلة زمنية .

[1] معتوق محمد . لإحصائية الرياض ونماذج الإحصائية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 2007 ص 159

الشكل رقم 18إتجاه عام

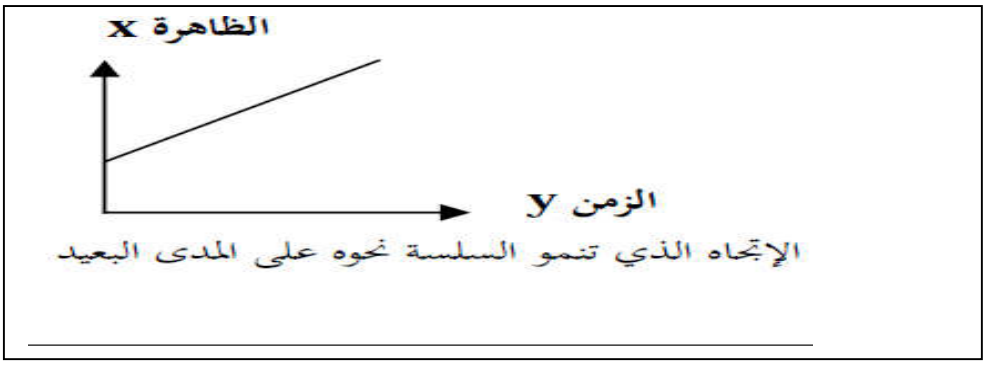

ب) **مركبة موسمية (فصلية)** : تعبر هذه مركبة عن تغيرات وتذبذبات موسمية ناتجة عن تغيرات في فصول بسبب عوامل خارجية وهي تأتي غالبا بطريقة منتظمة في شكل دورات لا يزيد طولها عن سنة وقد تكون أسبوعيا او شهريا أي تمثل تغيرات متشابهة التي تظهر في أسابيع ومن أمثلتها تغيرات عدد مسافرين من ساعة إلى أخرى في إحدى المحطات .

الشكل رقم19: مركبة موسمية

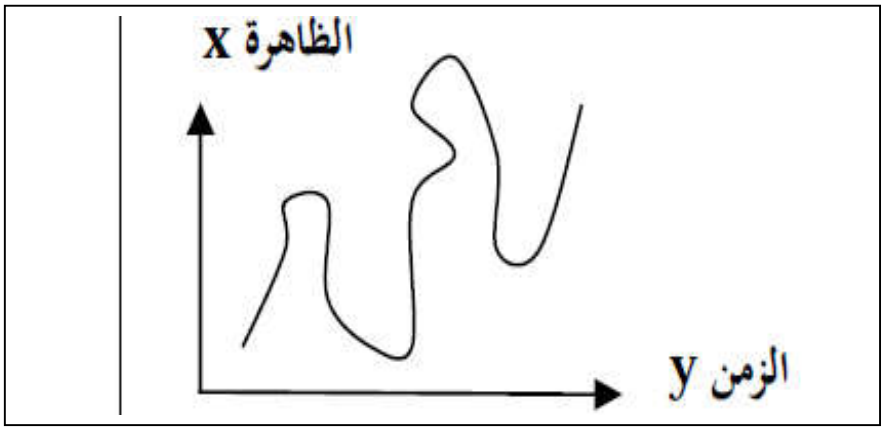

ت) **مركبة دورية** : وهي تغيرات التي تطرأ على قيم سلسلة زمنية والتي تتكرر من أربع او خمس فترات بصورة منتظمة او غير منتظمة ويزيد أمدها عن سنة . وبصورة عامة يتضمن هذا عنصر عدة مراحل :

مرحلة ارتفاع أولى

مرحلة التراجع

مرحلة انتعاش محدود

مرحلة إنعاش او انفراج

مرحلة ارتفاع النهائي

أليك الشكل التالي **الشكل رقم 20: مركبة دورية**

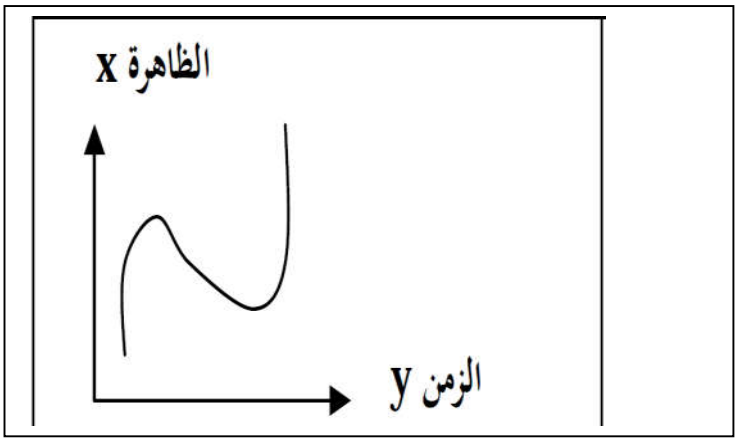

د) مركبة عشوائية (غير منتظمة): ويقصد بها تحركات مفاجئة في سلسلة زمنية الراجعة لعوامل عشوائية مثل زلازل التي لا يمكن تنبؤ بها او تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها كما تعتبر من قبل تحركات عرضية تغيرات التي تطرأ على سلسلة زمنية خلال فترة زمنية .

الشكل رقم 21: مركبة عشوائية

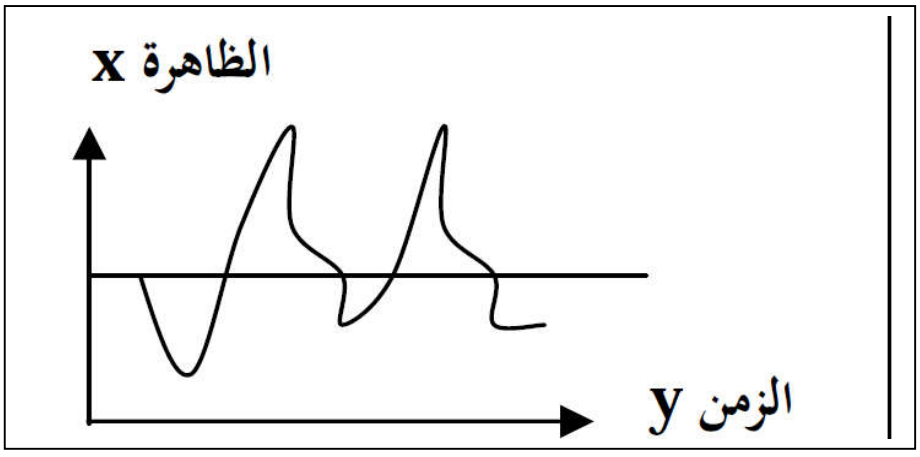

المطلب الثاني : إختبار الإستقرارية ودراستها

أول : إختبار الاستقرارية:

أصبح الاخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لإختبار الاستقرار Le Test de stationnarité من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل ولفحص خواص سلاسل الزمنية وتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها فإن ذلك يتطبق اختبار جذور الوحدة Le test de Racine Unitaire ومن أشهر الاختبارات جذر الوحدة إختبار ذيكي فولر الموسع A.D.F 1981 اقترح العالمان ذيكي وفولور ثلاثة نماذج لتمثيل أو توصيف السلاسل الزمنية موضوع البحث .

1) إختبار ديكي فولر :

نموذج 1: هو نموذج بدون ثابت Sans constante وبدون اتجاه عام Sans tendance

$$Xt = X_{T-1} + \sum^{P}_{J=1} YJ \; X_{T-J} + n_t$$

حيث ($X_{t=X_{t-X_{T-1}}}$)

نموذج 2: هو نموذج مع ثابت (u) avec constante وبدون اتجاه عام a tendance

$$Xt = X_{T-1} + u + \sum^{P}_{J=1} YJ \; X_{T-J} + n_t$$

النموذج 3: هو نموذج مع ثابت(h) avec constante ومع اتجاه عام ave tendance(t)

$$Xt = X_{T-1} + + St + \sum^{P}_{J=1} Y \; X_{T-J} + n_t$$

في النماذج الثلاثة السابقة قمنا بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة $\sum^{P}_{J=1} YJ \;\; X_{T-J}$ للتخلص من الارتباط الذاتي Autocorrelation لحد الخطأ وبالتالي تصبح (n) غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة.

للضجة البيضاء Bruit blanc، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية P يتم عادة استخدام معايير مثل (schwarz ;Akaike).

نطبق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Mco) لتقدير وتقرير معاملات النماذج السابقة ونقارن قيمة إحصائية ستيودنت (t) المقدرة للمعلمة مع القيمة الجذرية * ل(D.F) والمطورة بواسطة Mackinnon*

2) **اختبار التكامل المشترك** ذي الخطوتين ل (Engle & cranger ,1987) ترتكز نظرية التكامل المشترك على التحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة إذا يشير كل من العالمين Engle & cranger إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالإستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر، تعتبر السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة كتكاملة من نفس الرتبة[.

ويشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة.

إذا كان لدينا y ,x متغيران غير مستقرين بالمستوى ومتكاملين من نفس الدرجة، عندئذ نتبع منهج Engle & cranger ذي الخطوتين à deux étapes، وفق التسلسل التالي:

المرحلة 1: تقرير معادلة انحدار العلاقة طويلة المدى La relation de long terme بواسطة طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (Mco):

$$Yt= \propto + BX_t \;\; + Z_t$$

حيث إستخدمنا مستوى المتغيرات في الانحدار (أي المتغيرات غير المستقرة في المستوى) نستنتج من معادلة انحدار التكامل المشترك السابقة البواقي المقدرة:

$$Z_t = Y_{t-\propto} \; -B \;\; X_t$$

ومن أجل التأكد من أن المتغيرين قيد الدراسة متكاملان تكاملا مشتركا يجب اختيار استقرار البواقي Z_t بإستخدام اختبار [(A.D.F)] أي سيتم تقرير المعادلة التالية:

$$Z_t = Z_{t-1} + \sum^{P}_{J=1} i + U_t$$

حيث $Z_t = t$ Z_{t-1} .مستوى الفرق الأول لبواقي معادلة إنحدار العلاقة طويلة الأمد.

$\sum^{P}_{J=1}$ i Z_{t-1} . حدود الفرق المبطأة للبواقيu_t : حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

ومن ثم نختبر فوض العدم التالي: $H_{0=} = 0$ Z_t .سلسلة زمنية غير مستقرة إذ يجب أن تكون < 0 .لتكون بواقي معادلة التكامل المشترك مستقرة وبالتال $H_{0=} = 0$ Z_t .سلسلة زمنية غير مستقرة أذ يجب أن تكون $= 0$ لتكون بواقي معادلة التكامل المشترك مستقرة وبالتالي y ;x متكاملين تكاملا مشتركا.

نستخدم القيم الجدولية ل* (Engle & yoo,1987) إذا كانت قيمة إحصائية t المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية نفرض H0.يوجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين، عندئذ ننقل إلى المرحلة التالية:

المرحلة 2: تقدير نموذج تصحيح الخطأ Le modèle de correction d`evieur بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (Mco): يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ *ECM على فرضية موداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداتها. وبالرغم من قيمة التوازنية ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن Erreur d`equilibre ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل وذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ. إذ يمكننا نموذج ECM من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل وقد أوضح (Engle & cranger) وكذلك Granger كيف يمكن ادخال طريقة1969 Granger التقليدية الاختيارالسببية .في النموذج تصحيح الخطأ ECM. فإذا كانت المتغيرات في نموذج

VAR متكاملة تكاملا مشتركا فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج VAR من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية وتقدير سرعة تكيف أي إختلال في الأجل القصير للوصول إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات. لتقدير نموذج ECM يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأمد كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة ,

$$Z_{t-1} = Y_{t-1} - \propto _B \; X_{t-1}$$

وفق المعادلة التالية $Y_t = Z_{t-1} + \sum^{P}_{I=0} \propto x_{t-1} \sum^{P}_{J=1} b_j \; y_{t-j} + E_t$

حيث Y نسمي معلمة سرعة التعديل للتوازن. وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة t-1 التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة الزمنية t.

يتم اختيار الفرض التالي Y< 0 .وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين قيد الدراسة.

3) **إختبار فليبس وبيرو** Phillips and Perron test يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمد Phillips and Perron 1988 نفس التزيعات المحدودة الاختياري DF ADF يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1) تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller مع حساب الاحصائيات المرافقة.

تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2 = 1/t \; \sum^{t}_{t-1} \quad \sum^{2}_{t}$

تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$S^2_1 = \frac{1}{t} \sum_{t-1} t \; \pounds^2_t \; +2 \sum_{t-1} t \left(1 - \frac{i}{I+1}\right) \quad \frac{1 \quad \sum^{t}_{t-j}}{t} \quad \pounds_{t-i} \, \pounds t$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات West Newey-L، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي L= 4($\frac{T}{100}$) 2/9

2-حساب إحصائيات فيليبس وبيرو: $t_{\emptyset}^{*}=\sqrt{k \times \frac{(\varphi-1)+}{\sigma\varphi}} \quad \frac{t(k-1)\sigma\varphi}{\sqrt{k}}$

$k=\frac{\sigma^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1- في حالة التقاربية عندما تكون t∠ تشويش أبيض

4) **إختبار جوهانسن** : لتحديد هذا الإختبار يجلب إجراء إختبارين :

أ) إختبار الأثر : يتم إختبار فرضية العدم قائلة بأن عدد متجهات تكامل مشترك فريدة يقل أو يساوي عن عدد q فرض البديلة r=q ويحسب بعلاقة التالية

$$\text{Trace (r)}=T\sum_{i=r+1} p \quad \ln(1 \quad ri)$$

بحيث T حجم عينة R عدد متجهات تكامل مشترك

ب) إختبار قيمة قضوى MAX تحسب /:

$$\text{MAX (r r+1)}= - T \ln(1 \quad r \quad r \quad 1)$$

يجري فرض عدم التي تدل على وجود r من منتجهات تكامل مشترك مقابل فرضية بديلة تدل على وجود (r+1) من متجهات تكامل مشترك فإذا زادت قيمة محسوبة عن قيمة حرجة بمستوى معنوية نرفض عدم التي تشير أن وجود متجهة تكامل مشترك .

ثانيا : إستقرار السلاسل الزمنية: تعرف سلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان.[1]

وبالمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام أو على مركبة فصلية[2] ويعد شرط استقرار أساسياً في الدراسة المعالجة السلاسل الزمنية وإستخدامها في العمليات التنبؤ، والاستقرار هو منطق

[1] – شرابي عبد العزيز، طرق الاحصائية للتوقع الاقتصادي، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص30.

[2] -Régie Bourbonnais. « Econometrie ». Dunod 5eme édition. Paris,2003,p225.

التحليلات التكامل المشترك، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة العامل التجديد R^2 و قيمة احصائية.

وتعد السلسلة الزمنية Y_t. مستقرة Stationary إذا تحققت الخصائص التالية :

1- ثبات متوسط أو قيم عبر الزمن $E(Y_t) = U$

2 -2- ثبات التباين عبر الزمن $VAR(Y_t) = E(Y_t - U)2 = \sigma$

3- أن يكون التغاير Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على فجوة زمنية k. بين قيمتين Y_t Y_{t-1}.وليس على قيمة فعلية للزمن الذي يحسب عنه التغاير .

$$Cov(Y_t \quad Y_{t-k}) = E(Y_t \quad u)(Y_{t-k} \quad u) = y_k$$

حيث أن الوسط الحسابي U والتباين σ.والمعامل التغاير y_k.ثوابث. زمن ذلك خلص

« Regina kaiser and Agustin Maravall » إلى أن الاستقرارية من الناحية الاحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين.

الترميز :

المتغير	إسم المتغير	المدة	المصدر
G	النفقات العامة	1988	SITUATION R2SUM2E DES OP2RATION DU TR2SOR (srot) – PRINCIPAAUX INDICATEUR DE L'économie algérienne 2000–2016 WWW.DGPP-MF . GOU .DZ /INDEX. PHP/RETROSPECTIVE.(cosugté le 18-2-2018)
GE	نفقات التسيير		
GF	نفقات تجهيز	2016	
PIB	الناتج المحلي إجمالي		

أول : دراسة استقرارية سلاسل زمنية أصلية

– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الاصلية (عند المستوى)

الجدول رقم (1) : يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) و فيليب بيرو (PP)

السلاسل الزمنية الاصلية	نوع الاختبار	نوع النموذج	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي
			(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج
	ADF	النموذج الاول	-4.265007 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.0114)	-2.068465 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.5401)	-2.483741 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.3329)	-4.649920 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.0047)
		النموذج الثاني	-1.345189 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.5935)	-2.567105 -3.689194 -2.971853 -2.625121 (0.1115)	-0.925729 -3.689194 -2.971853 -2.625121 (0.7648)	-1.572558 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.4824)
		النموذج الثالث	1.706310 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.9756)	3.081363 -2.650145 -1.953381 -1.609798 (0.9990)	2.723498 -2.650145 -1.953381 -1.609798 (0.9976)	1.563129 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.9676)
		القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة
	Pp	النموذج الاول	-4.265007 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.0114)	-2.847889 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.1933)	-2.483741 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.3329)	-4.616947 -4.323979 -3.580623 -3.225334 (0.0051)
		النموذج الثاني	-1.369978 -3.689194 -2.971853 -2.625121 (0.5823)	-5.501436 -3.689194 -2.971853 -2.625121 (0.0001)	-0.936276 -3.689194 -2.971853 -2.625121 (0.7613)	-1.640121 -3.689194 -2.971853 -2.625121 (0.4496

		النموذج الثالث	2.815019 -2.650145 -1.953381 -1.609798 (0.9980)	2.711707 -2.650145 -1.953381 -1.609798 (0.9975)	3.004143 -2.650145 -1.953381 -1.609798 (0.9988)	3.224927 -2.650145 -1.953381 -1.609798 (0.9993)
		القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات EVIEEWS8

النفقات العامة (logG) :

أ- التمثيل البياني :

الشكل رقم (22) : يوضح التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (logG)

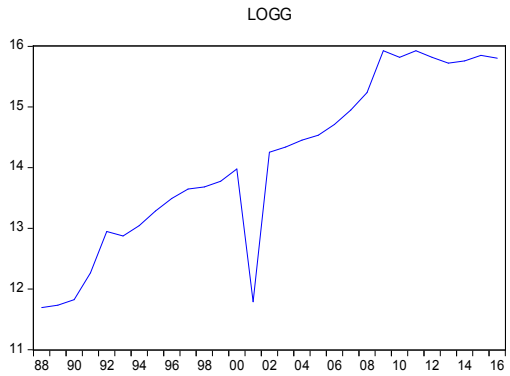

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات euviws 8

من الشكل السابق نلاحظ ان السلسلة الزمنية للمتغيرة log G غير مستقرة الا انه لا يمكن الحكم نهائيا على ذلك ، و بالتالي سنقوم باجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية /

ب- الاختبارات الاحصائية (القياسية) :

- اختبار جذر الوحدة :
- اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) و اختيار فيليب بيرو (PP)

يظهر الجدول رقم (1) ان نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع للسلسلة الأصلية (عند مستوى) Logg أنها تحتوي على جذر وحدة ومنه نقبل فرضية العدم (H_0 : = 1) حيث ان قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة

(T) المجدولة بالنسبة للنموذج الاول عند القيمة الحرجة (1%) وبالتالي فهي غير مستقرة اما عند القيم الحرجة (5%) و (10%) فنلاحظ ان قيمة (T) المحسوبة اقل من قيمة (T) المجدولة مما يثبت استقراريتها عند هذه القيم و هو ما تأكده قيمة الاحتمال الحرج (0.0114) و هي اصغر من (5%) .

اما بالنسبة للنموذح الثاني و الثالث فالسلسلة غير مستقرة حيث ان (T) المحسوبة اكبر من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة و هو ما تاكده قيم الاحتمال الحرج التي هي اكبر من (5%) .

اما نتائج اختبار فيليب بيرو فجاءت موافقة لاختبار ديكي فوللر الموسع لهذه السلسلة حيث نلاحظ بالنسبة للنموذج الاول ان (T) المحسوبة اكبر من (T) المجدولة فقط عند (1%) مما يؤكد عدم استقراريتها عند هذه القيمة الحرجة ، اما عند القيمة الحرجة (5%) و (10%) نلاحظ ان (T) المحسوبة اقل من قيمة (T) المجدولة مما ياكد استقراريتها عند هذه القيمة الحرجة و هو كذلك ما تاكده قيمة الاحتمال الحرج (0.0114) اقل من (5%).

اما بالنسبة للنموذجين الثاني و الثالث فنلاحظ ان قيمة (T) المحسوبة اكبر من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة

- دالة الارتباط الذاتي[1]
- من شكل دالة الارتباط الذاتي نلاحظ ان معامل الارتباط يختلف جوهريا عن الصفر,وبتالي لابدى ان تقع معاملات الإرتباط خارج مجال حدود الثقة $\left[\frac{1.96}{\sqrt{T}} , \frac{-1.96}{\sqrt{T}}\right]$.

و بالتالي فالسلسلة هنا غير مستقرة و للتاكد نقوم باستخدام احصائية Q (log G) التي تعبر الاختبار المشترك لمعنوية معاملات الارتباط، حيث تؤكد هذه الاحصائية ان : Q-Stat=85 وهي اخر قيمة في العمود Q-Stat بتالي تتأخر N=12 ومنه $Q\text{-stat}=76.051 > X^2_{0.05}\ 12 = 21$

بالتالي نرفض فرض العدم (اي كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفرو منه السلسلة غير مستقرة).

[1] انظر الملحق رقم (1)

1-2- نفقات التجهيز (log GE)

أ- التمثيل البياني :

الشكل رقم 23: التمثيل البياني لسلسلة log GE

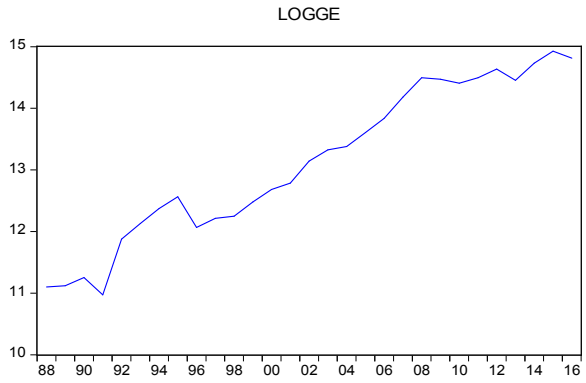

المصدر : **إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات euviws 8**

يوضح شكل الموالي ان السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير (log GE) يحتوي على أتجاه عام و موسمية و لبيان ذلك سنجري مجموعة من الاختبارات الاحصائية (القياسية) الاخرى.

ب- الاختبارات الاحصائية (القياسية) :

- **دالة الارتباط الذاتي للجزئي** [1]:

ما نلاحظ من شكل دالة الارتباط الذاتي ان معاملات الارتباط تتاكل و تنخفض ببطئ حيث نلاحظ انه عند الفترة (T-1) معامل الارتباط يساوي (0.899) و عند الفترة (T-2) هو (0.789) و ما يمكن قوله هو ان معاملات الارتباط تقع خارج مجال الثقة و منه السلسلة غبر مستقرة و للمزيد عن ذلك نلاحظ ان القيمة الاحصائية Q بالنظر الى اخر قيمة في العمود Q-Stat فهي تساوي (110.52) بتاخر (N=12) و بالتالي :

$$Q\text{- stat}=97.996 > X^2_{0.05\ 12\ =28}$$

و منه نرفض فرض العدم الذي ينص على ان كل معاملات الرتباط الذاتي مساوية للصفر و منه السلسلة غير مستقرة.

[1] أنظر إلى ملحق رقم 2)

- اختبار جذر الوحدة :

- اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP) :

من الجدول رقم (1) نلاحظ ان في كلا الاختبارين ان قيمة (T) المحسوبة اكبر من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة و بالنسبة لكل النماذج و كذلك قيم الاحتمال الحرج لكل النماذج فهي اكبر من (5%) و منه نقبل فرض العدم (H_0 : Q=1) الذي يقول ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة و منه السلسلة غير مستقرة.

1-3- نفقات التسيير (LogGF):

أ- التمثيل البياني: الشكل رقم 24: يوضح التمثيل البياني لسلسلة الزمنية (LogGF

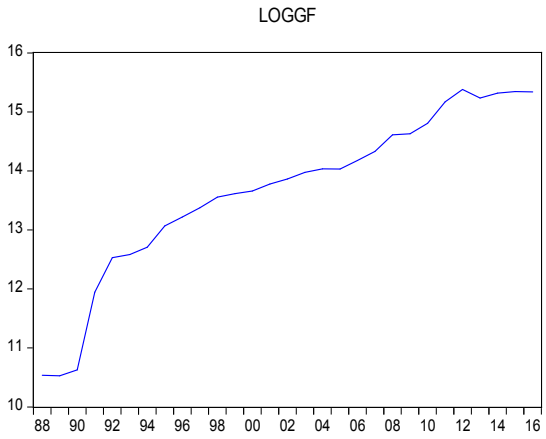

المصدر : إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات euviws 8

من الشكل السابق نلاحظ ان هذه السلسلة تحتوي على اتجاه عام و منه فهي غير مستقرة و لكن لا يمكننا الحكم نهائيا على ذلك دون ان نستعين بمجموعة من الاختبارات الاحصائية (القياسية للكشف على ذلك.

ب- الاختبارات الاحصائية (القياسية) :

- **دالة الارتباط الذاتي الجزئي:** [1]

من شكل دالة الارتباط الذاتي نلاحظ ان معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر و هي لا تقع داخل حدود مجال الثقة حيث ا هذه المعاملات تنخفض تدريجيا اي ببطأ شديد و ما يدل على عدم إستقرارية هذه السلسلة و كذلك بالنظر الى قيمة الاحصائية Q (68.001) اخر قيمة في العمود Q-Stat بتاخر (N=12) فهي

[1] أنظر إلى ملحق رقم 03

اكبر من $x^2_{0.05\ 12=21}$ و بالتالي نرفض فرض العدم (اي ان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر) ، و منه فهذه السلسلة حسب هذا الاختبار فهي غير مستقرة.

- **اختبار جذر الوحدة :**

- **اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP) :**

نلاحظ من الجدول رقم (1) انه بالنسبة لنتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) فإن السلسلة غير مستقرة لكل النماذج و عند جميع القيم الحرجة ، و هذا ما تبينه قيمة (T) المحسوبة فهي اكبر من (T) المجدولة. و كذلك قيمة الاحتمال الحرج فهي اكبر من (5%).

اما بالرجوع اختبار جذر الوحدة لفليب بيرو (PP) فنلاحظ ان هذه السلسلة (Loggf) مستقرة عند النموذج الثاني (وجود قاطع) وهذا ما تاكده قيمة الاحتمال الحرج فهي اصغر تماما من (5%). و لكن بالنظر الى النموذج الاول و الثالث فالسلسلة ير مستقرة و ما يثبت ذلك قيمة (T) المحسوبة فهي اكبر من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة و كذلك قيم الاحتمال الحرج فهي اكبر من (5%). ومنه يمكن القول ان السلسلة غير مستقرة .

1-4- الناتج المحلي الاجمالي (LogPIB) :

أ) **التمثيل البياني:**

الشكل رقم 25: بوضح سلسلة الأصلية لمتغير log piB

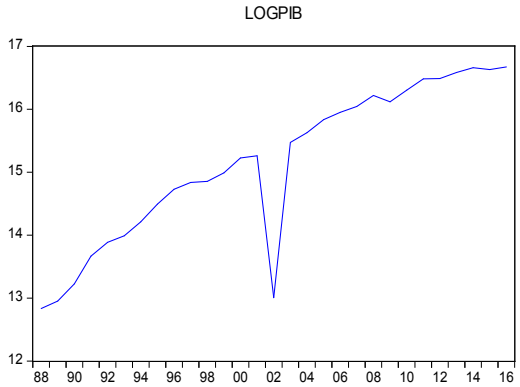

المصدر : إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات euviws 8

- دالة الارتباط الذاتي الجزئي [1]:

من شكل دالة الارتباط الذاتي نلاحظ ان معاملات الارتباط الذاتي تتاكل و تنخفض ببطيء شديد اي ان هذه المعاملات تختلف جوهريا عن الصفر و بالتالي فهي تقع خارج حدود مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}} \cdot \frac{1.96}{\sqrt{T}}\right]$.

و بالتالي هذه السلسلة غير مستقرة. و للتاكد فاننا نلاحظ ان قيمة الاحصائية Q و التي هي اخر قيمة في العمود Q-Stat تساوي (65.798) و هي اكبر من قيمة $X^2_{0.05\ 12}$ و التي تساوي (21). ومنه نرفض فرض العدم و التي تدل على ان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وبالتالي غير مستقرة.

- **اختبار جذر الوحدة :**

- **اختبار جذر الوحدة ديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP) :**

من الجدول السابق رقم (1) نلاحظ ان السلسلة عند النموذج الاول مستقرة و هذا توضحه قيمة الاحتمال الحرج التي هي اصغر من (5%) وكذلك قيمة (T) المحسوبة فهي اقل من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة و هذا بالنسبة للاختبارين اما النموذج الثاني و الثالث فالسلسة غير مستقرة حيث تبين نتائج الاختبارين ان القيم الحرجة فهي اكبر من (5%) و كذلك قيمة (T) المحسوبة فهي اكبر من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة . و ما يمكن قوله حول هذه السلسلة log piB فهي غير مستقرة.

ملاحظة : مما سبق نلاحظ ان جميع السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة بعد ادخال اللوغارتم عليها هي غير مستقرة عند المستوى. و لجعلها مستقرة فاحسن طريقة هي استخدام الفروقات.

ثانيا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المحولة (بعد اخذ الفرق من الدرجة الاولى) لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2) يوضح السلاسل الزمنية المحولة بعد أخذ فرق الاول

السلاسل الزمنية	نوع الاختبار	نوع النموذج	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي
			(T) المحسوبة : (T) المجدولة :	(T) المحسوبة : (T) المجدولة :	(T) المحسوبة : (T) المجدولة :	(T) المحسوبة : (T) المجدولة :

[1] أنظر إلى ملحق رقم (4)

			%1 %5 %10 الاحتمال الحرج	%1 %5 %10 الاحتمال الحرج	%1 %5 %10 الاحتمال الحرج	%1 %5 %10 الاحتمال الحرج
	ADF	النموذج الاول	-8.235955 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0000)	-5.699913 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0004)	-2.483741 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0063)	-4.649920 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0000)
		النموذج الثاني	-8.315219 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0000)	-5.746689 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0001)	-3.900573 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0062)	-8.148707 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0000)
		النموذج الثالث	-7.747906 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0000)	-4.446420 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0001)	-3.012692 2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0040)	-7.697244 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0000)
	القرار		مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة
	Pp	النموذج الاول	-14.37921 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0000)	-5.727979 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0004)	-4.524288 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0066)	-23.28501 -4.339330 -3.587527 -3.229230 (0.0000)
		النموذج الثاني	-11.92203 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0000)	-5.748059 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0001)	-3.881415 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0065)	-14.87091 -3.699871 -2.976263 -2.627420 (0.0000)
		النموذج الثالث	-7.809140 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0000)	-4.482779 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0001)	-2.954950 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0047)	-7.997997 -2.653401 -1.953858 -1.609571 (0.0000)
	القرار		مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات eviews 8

2-1- النفقات العامة (DLogg) :

- **دالة الارتباط الذاتي الجزئي** [1]:

- من شكل هذه الدالة نلاحظ ان السلسلة الزمنية (Logg) بعد اخذ الفرق الاول لها قد استقرت وهذا ما توضحه قيمة الاحصائية Q التي تساوي الى (0.360) بتاخر (N=12) اي :

$$Q\text{-stat}=8.360 < X^2_{0.05(12)} = 21$$

و منه نرفض فرض البديل و نقبل فرض العدم الذي ينص على ان كل معاملات الارتباط مساوية للصفر.

- اختبار جذر الوحدة :

- اختبار جذر الوحدة ديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP) :

من الجدول رقم (2) نلاحظ ان السلسلة (logg) قد استقرت بعد الفرق الاول و هو ما قيم الاجمال الحرج لكل النماذج و التي هي اقل من (5%). و كذلك (T) المحسوبة لكل النماذج هي اقل من (T) المجدولة وذلك عند جميع القيم الحرجة و هذا بالنسبة للاختبارين.

ملاحظة : نلاحظ ان السلسلة (logg) قد استقرت بعد اخذ الفرق الاول لها ، و بالتالي هي متكاملة من الدرجة الاولى.، اي : $Logg \longrightarrow I(D)$

2- 2- نفقات التجهيز (DLogge) :

- دالة الارتباط الذاتي)[2]:

بالرجوع الى دالة الارتباط الذاتي (AC) نلاحظ ان المعاملات المحسوبة من اجل الفجوات K=2.-12 تساوي معنويا الصفر. اي انها تقع داخل حدود مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}} \cdot \frac{1.96}{\sqrt{T}} \right]$. وهي تتناقص بوتيرة سريعة نحو الصفر .

و يمكن التاكد من ذلك باستعمال اختبار احصائية Q، لدينا :

[1] انظر الملحق رقم (5)

[2] أنظر ملحق رقم (6)

$$Q\text{- stat}=9.418 < X^2_{0.05\ 12\ =21}$$

ومنه نقبل فرض العدم، اي ان كا معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر.

- **اختبار جذر الوحدة :**

من نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP) المبينة في الجدول رقم ( ) . نلاحظ ان السلسلة قد استقرت، حيث ان (T) المحسوبة هي اصغر من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة و بالنسبة لكل النماذج ، و ما يعزز هو قيم الاحتمال الحرج لكل النماذج قي اقل من (5%) و هذا بالنسبة للاختبارين .

ملاحظة : من خلال النتائج السابقة وجدنا ان السلسلة (Logg) قد استقرت بعد حساب الفروقات من الدرجة الاولى (d=1) . و بالتالي هي نقول انها متكاملة من الدرجة الاولى، اي : $Logge \longrightarrow I(D)$

2- 3- نفقات التسيير (DLoggf) :

- دالة الارتباط الذاتي : [1]

من شكل دالة الارتباط الذاتي (AC) لسلسلة الفروقات من الدرجة الاولى للمتغيرة (DLoggf) ان المعاملات الارتباط الذاتي المحسوبة من اجل الفجوات K= 2,.....,12 تقع داخل مجال الثقة $\left[\frac{1.96}{\sqrt{T}}\right]$. $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}\right]$. اي تتناقص بوتيرة سريعة اتجاه الصفر. وهذا يدل على استقرارية هذه السلسلة و ما يعزز قولنا هو اختبار احصائية Q، لدينا :

$$Q\text{- stat}=4.5790 < X^2_{0.05(\ 12)\ =21}$$

ومنه نرفض فرض البديل و نقبل فرض العدم ، اي ان كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر.

[1] أنظر إلى ملحق رقم (7)

- **اختبار جذر الوحدة :**

يوضح الجدول رقم (2) ان نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP). تدل على ان السلسلة المحولة (DLoggf) استقرت اي بعد حساب الفروقات من الدرجة الاولى و هو ما تبينه قيمة (T) المحسوبة لكل النماذج هي اقل من (T) المجدولة عند جميع القيم الحرجة، و كذلك قيم الاحتمال الحرج لكل النماذج اقل من (5%).

ملاحظة : بينت نتائج اختبار استقرارية هذه السلسلة انها استقرت بعد اخذ الفرق من الدرجة الاولى ، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الاولى، اي : $Loggf \longrightarrow I(D)$

2- 4- الناتج المحلي الاجمالي (DLoggpib) :

- **دالة الارتباط الذاتي** [1]

من شكل دالة الارتباط الذاتي لهذه السلسلة المحولة نلاحظ ان المعاملات المحسوبة من اجل الفجوات K= 2,.....,12 تقع داخل حدود مجال الثقة اي انها تتناقص بوتيرة سريعة نحو الصفر، و بالتالي نقول ان هذه السلسلة قد استقرت و ما تؤكد على هذا الحكم هو اختبار احصائية Q ، لدينا :

$$Q\text{- stat}=6.9044 < X^2_{0.05(\ 12)} =21$$

و منه نرفض فرضية العدم، اي ان كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر.

- **اختبار جذر الوحدة :**

بالاعتماد على نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) و اختبار بيرو (PP) المعينة في الجدول رقم (2)، نرى ان السلسلة (Loggpib) قد استقرت بعد الفروقات من الدرجة الاولى، حيث نلاحظ ان قيمة (T) المحسوبة هي اقل من (T) المجدولة بالنسبة للاختبارين، وهذا لكل النماذج و عند جميع القيم الحرجة و ما يعزز ذلك هو قيم الاحتمال الحرج فهي اقل من (5%) لكل النماذج و بالنسبة للاختبارين كذلك .

[1] انظر الملحق رقم (8)

ملاحظة : نلاحظ ان السلسلة (Loggpib) قد استقرت بعد اخذ الفرق الاول لها. و بالتالي هي متكاملة من الدرجة الاولى. اي :

$$I(1) \longrightarrow Logpib$$

تلخيص نتائج اختبارت استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات محل الدراسة بعد ادخال اللوغارتم عليها :

من النتائج السابقة نلاحظ ان كل السلاسل الزمنية باللوغارتم للمتغيرات محل الدراسة قد استقرت بعد الفرق الاول، اي :

$$logg \rightarrow I(1),\ log\ ge \longrightarrow I(1),\ log\ gf \longrightarrow I(1),\ log\ pib \rightarrow I(1)$$

- الشكل البياني لسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باللوغارتم بعد حساب الفروقات من الدرجة الاولى لها :

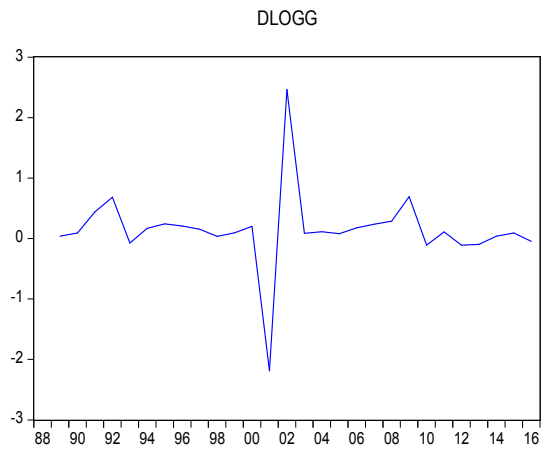

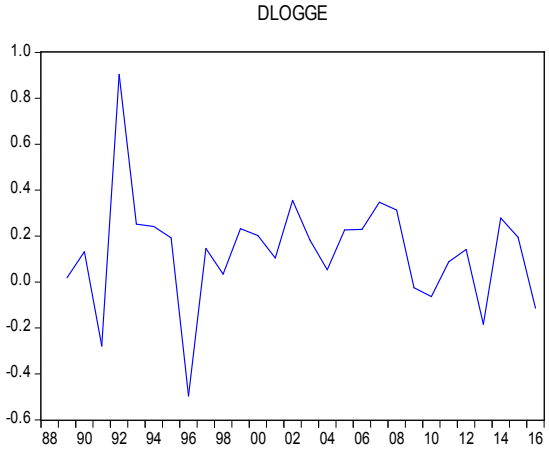

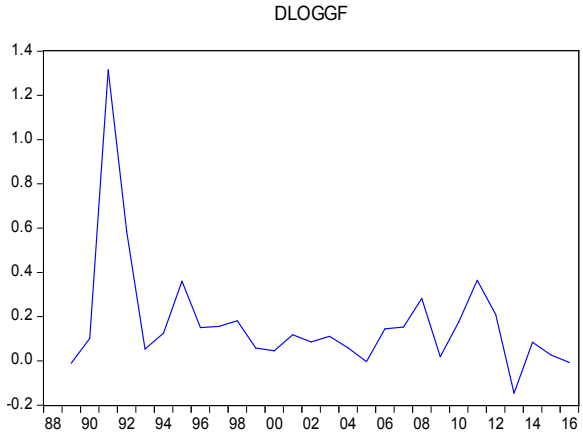

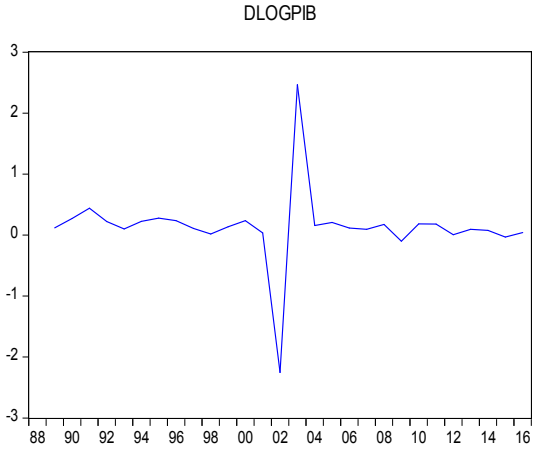

المصدر من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات eviews 8

اذا : بما ان كل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة قد استقرت من نفس الدرجة فمن الممكن وجود علاقات تكامل مشترك بينها ، و للكشف عن ذلك نستخدم اختبار "جوهانس" عن طريق اختبار "الاثر"، واختبار "القيمة الذاتية العظمى"، و لكن قبل ذلك لا بدى من تحديد فترة الابطاء المناسبة لذلك.

- تحديد فترات الابطاء :

لتحديد هذه الفترة نستخدم مجموعة من المعايير المعلوماتية المعروفة في هذا المجال غير انه سنركز على معيارين باعتبارهما الاكثر استخداما هما معيار "اكاييك AIC"، معيار "شوارتز .

ان فترة الابطاء المناسبة حسب معيار "اكايك" و معيار "شوارتز" هي (3)[1]

- اختبار التكامل االمشترك :

بعد تحديد فترة الابطاء المناسبة و احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، حسب اختبار "جوهانس" موضح في ملحق [2]

- **اختبار الفرضيات :**
- **الفرضية الاولى :**

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

عند اخبار الفرضية الاولى ، وجدنا ان $trace$ اكبر من القيم الحرجة عند مستوى (5%). و بالتالي نرفض H_0 ، اي رتبت المصفوفة لا تساوي الصفر (التي تنص على انه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة). و نقبل H_1 اي يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

[1] أنظر إلي ملحق رقم 9

[2] أنظر إلى ملحق رقم (10)

- **الفرضية الثانية**

$$\begin{cases} H_0 : r = 1 \\ H_1 : r > 1 \end{cases}$$

اما عند اختبار الفرضية الثانية وجدنا ان $trace$ اكبر من القيم الحرجة عند مستوى (5%). وكذلك قيمة الاحتمال الحرج اصغر من (5%). و بالتالي نرفض H_0 (التي تنص على انه يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة)، و نقبل H_1 اي يوجد اكثر من علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة.

- الفرضية الثالثة :

$$\begin{cases} H_0 : r = 2 \\ H_1 : r > 2 \end{cases}$$

اما عند اختبار الفرضية الثالثة. وجدنا ان trace اصغر من القيم الحرجة عند مستوى (5%) و كذلك قيم الاحتمال الحرج اكبر من (5%)، و منه نقبل فرضية H_0 اي يوجد علاقتي تكامل مشترك.

- تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطاء (VECM) :

بعد ان تاكدنا من وجود علاقتي تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة باللوغارتم، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطا كمرحلة اخيرة فتحصلنا على المعادلة التالية مع العلم ان قيمة التاخر هي (3)[1]

D(LOGPIB) = -0.025630)*(LOGPIB(-1) - 1.47623069679*LOGG(-1) + 14.5655033077*LOGGE(-1) - 18.4016860095*LOGGF(-1) + 68.9396258235) + 0.001586)*D(LOGPIB(-1)) + -0.034269)*D(LOGPIB(-2)) + 0.048637))*D(LOGPIB(-3)) + 0.996423D(LOGG(-1)) 0.051272)*D(LOGG(-2)) + 0.096414D(LOGG(-3)) + 0.146632D(LOGGE(-1)) + 0.296335)*D(LOGGE(-2)) + 0.099505D(LOGGE(-3)) + 0.082589)*D(LOGGF(-1)) + - 0.330285D(LOGGF(-2)) + 0.378346D(LOGGF(-3)) + -0.167622

إذا زادت النفقات العامة بوحدة واحدة بفترة تأخر 1 سيرتفع الناتج الداخلي الخام ب .1.47 أما بنسبة نفقات تجهيز إذا زادت بوحدة واحدة سيرتفع الناتج ب 14.56 عند تأخر بفترة واحدة بينما نفقات التسير بوحدة واحدة سينخفض ب 18.40 . سينخفض الناتج ب 0.03 .

1أنظر إلي ملحق رقم 11

– المطلب الثالث : عرض و تفسير النتائج:

–إختبار السببية:[1]

إن قيمة حد الخطأ هذه القيمة التي تعكس سرعة تعديل اذ ما حدث صدمات في المدى القصير أي تكيف النموذج لإنتقال من إختلالات أجل القصير إلي التوازن الطويل وعليه قيمة حد الخطأ متجه لتكامل مشترك الأول كانت سالبة ومعنوية وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى اي هناك تأثير من المتغيرات المستقلة في متغير التابع في المدى الطويل ,أما فيما يخص تأثير المتغيرات المستقلة في متغير التابع في المدى القصير نلاحظ أن المعلمات كانت موجبة وغير معنوية , فيما يخص معامل التحديد فيما أن هناك أكثر من متغيرين فمن أحسن أن إستخدام معامل التحديد المصحح حيث بلغت قيمة هذا المعامل 91 %حيث توضح هذه النسبة أن التغير الحاصل في المتغير التابع Log PIB راجع إلى تغير في هذه المتغيرات المستقلة أما بالنسبة 9% من تغير الحاصل في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى .

أما قيمة F لمحسوبة قدرت ب 18.68هي أكبر من المجدولة وهذا ما يدل على قبول النموذج إحصائيا . ا

إختبار جراينجر للسببية : GRANGER CAUSALITY TEST

كما يوجد علاقة سببية بين كل من Log ge و Log gf وبين Log pibو Log gf وهي علاقات أحادية الإتجاه وما هو ماتبينه قيمة F المحسوبة وقيمة الإحتمال .

[1] أنظر إلى ملحق رقم (13)

الجدول رقم (3) : يبن إختبار السببية

الرقم	فرضية العدم	قيمة إحصائية	قيمة إحتمال
1	Log ge لا تسبب log g Log g لاتسببlog gE	'4.542 0.15	0.0146 0.9253
2	Log gf لاتسببlog g LOG لاتسبب LOG GF	0.640 9.976	0.598 0.0004
3	LOG PIB لاتسبب LOG G LOG PIB لاتسببLOG G	0.488 59.36	0.694 $8^{E}10$
4	LOG GF لاتسببLOG GE LOG GE لاتسبب LOG GF	2.354 20.3010	0.1043 $4^{E..66}$
5	LOG PIB لاتسببLOG GE LOG GE لاتسبب LOG PIB	0.5283 3.2859	0.6682 0.0432
6	LOG PIB لا تسبب LOG GF LOG GF لاتسبب LOG PIB	4.4168 0.6210	0.0162 0.5681

المصدر:من إعدادالطلبة بإعتمادعلى مخرجات EVIEWS 8 .

إن نتائج هذا إختبار تبين أن هناك علاقة سببية أحادية إتجاه بين المتغيرين Log ge و log g أي أن Log ge تؤثر في log g.

وهو ما تؤكده قيمةFالمحسوبة فهي أكبر من قيمةF المجدولة وهذا ما يدعم قيمة إحتمال فهي أقل من 5%

كذلك تبين النتائج أن هناك علاقة سببية أحادية الإتجاه بين المتغيرين glog و Log gf أي أن log g يؤثر في Log gf وهو ما يبينه قيمة F المحسوبة فهي أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى 5% قيمة إحتمال أقل من 5%.

هناك علاقة سببية بين المتغيرين Log g وlog pib أي أن هناك تأثير أحادي إتجاه من log g في log pib وهذا ما توضحه قيمة F المحسوبة هي أكبر من قيمة F المجذولةو قيمة إحتمال فهي أقل من 5%

أما بنسبة للمتغيرين log geو log pib فهناك علاقة سببية في إتجاه واحد أي أن log ge تؤثر في log pib وهو قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى 5% .

نقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة إحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%) .

خلاصة :

خصص هذا الفصل لقيام بدراسة تحليلية قياسية لعلاقة بين نفقات عمومية ونمو اقتصادي في جزائر خلال فترة 1988 2016 حيث تطرقنا في شق أول إلى بعض مفاهيم حول سلاسل الزمنية واختبارات إحصائية ثم دراسة إستقرارية حيث توصلت نتائج الى وجود علاقة مستقرة بين متغيرات في أجل الطويل (التكامل مشترك) الدي يسمح بمعرفة اتجاه سببية وتحليل إستجابة متغيرات لصدمات عشوائية وتعطي تفكيكا لتباين خطأ تنبؤ لكل متغير , كما أثبتت هذه دراسة إلى وجود اختبارات احصائية صلاحية نموذج لجودتهما احصائية, وكذلك وجود علاقة سببية بأتجاه واحد من ناتج دخلي خام إلى كل من نفقات تسيير وتجهيز وكذلك وجود أتجاه واحد لكل من ناتج إلى نفقات عامة يساهم ناتج في تباين الخطأ تنبؤ لكل متغيرات وإستجابة لصدمات مطبق عليها .

خاتمـة

خاتمة عامة :

حاولنا من خلال هذه دراسة معرفة طبيعة بين نفقات عامة ونمو اقتصادي في جزائر خلال فترة(1988 2016) لأجل ذلك تم إعتماد على تحليل الوصفي مدعما بطرق كمية وقياسية فاشتملت دراسة على خطوات التالية كمايلي :

الفصل الأول الذي تضمن مفهوم النفقة العامة وتطورها , والتي اعتبرت أهم أداة من أدوات السياسة المالية وكذلك تطرقنا إلى بعض أقسام وقواعد التي تحدد النفقة وأهم أثارها مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد أما فيما يخص الفصل الثاني كان متعلق بنمو اقتصادي بإضافة إلى النظريات ونماذج التي استند عليها بعض العلماء اقتصادين حتى وصلنا إلى تفرقة بين نمو والتنمية فكانت التنمية مصطلح شامل و اوسع من النمو .

اما فيما يخص الفصل الثالث الذي احتوى دراسة قياسية وتحليلية لنفقات بشتى اقسامها ونمو اقتصادي في جزائر ومدى تأثير كل منهما على أخر استناد على بعض تقنيات مستخدمة في هذه دراسة انطلاق من السلاسل الزمنية ثم مرور إلى دراسة إستقرارية وبإختبارات الإحصائية منها إختبار تكامل مشترك وإختبارات أخرى بناء على دوال إستجابة وتجزئة تباين خطأ نلاحظ تأثير تقلابات الناتج على كل من نفقات تسيير وتجهيز إجمالي نقفات كما يفسر تباين ناتج دخلي بالنسبة لنفقات تسير ةتجهيز وإجمالي نقفات , وكانت نتائج أنه هناك علاقة تكامل وإستقرار بين متغيرات الموجودة في هذه دراسة وجود سببية بإتجاه واحد . مكا هناك علاقة إيجابية بين النفقات ونمو في مدى الطويل .

النتائج النظرية :

الإنفاق أهم أدة من أدوات السياسة المالية .

النمو مرأة عاكسة لنشاط الإقتصادي .

النتائج التطبيقية :

وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين النفقات ونمو في المدى الطويل .

وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه .من الناتج الدخلي إلى النفقات .

التوصيات :

ترشيد الإنفاق العام

تفعيل أدوات رقابة على نفقات عامة

إهتمام بقطاعين الفلاحة وصناعة لأنهما منتجان

تجيع الإستثمارات الأجنبية

إعطاء أهمية كافية لدراسة القياسية لإتحاذ القرارات المستقبلية

الأفاق

لكي لا يعتقد طالب أنه قد ألم بموضوع فلا شك أن هناك بعض نقائص التي يحتويها هذا الموضوع في جانبي المنهجي او المعلومات بما الموضوع .أن تناولنا دراسة قياسية إلا أن هناك بعض الإشكاليات وإهتمامات قائمة على توسيع هذا ":

- سياسة الإنفاق الحكومي
- عوامل مفسرة لنمو لإنفاق حكومي في جزائر
- النفقات وعلاقته بنمو .

قائمة المراجع

قائمة كتب :

1. احمد جامع علم مالية عامة, مكتبة سيد عبد الله وهبة, سنة 1965 .
2. احمد حسين إلهيتي .دور سياسة نقدية والمالية في نمو اقتصادي .مجلة جامعة انبار للعلوم الاقتصادية وإدارية مجلد الرابع غدد8 سنة 2012
3. احمد زهير شامية خالد خطيب , مالية عامة .دار زهران لنشر وتوزيع، 1997.
4. جمال علاوة .علي صالح "مدخل لعلم تنمية شروق .أردن 2010 .
5. حاصد عبد المجيد دراز ,مبادئ مالية العامة .إسكندرية .2000 .
6. خليل علي 'سليمان أللوزي : المالية العامة , دار زهران لنسر وتوزيع 'أردن 2000 .
7. زينب حسين عوض الله . مبادئ المالية عامة كلية حقوق بجامعتي الإسكندرية وبيروت . سنة 1994.
8. سالم نجفي، محمد قرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، ، جامعة العراق، 1988 .
9. سوزي عدلي ناشد ,الوجيز في مالية عامة ,دار جامعة جديدة 'إسكندرية 2000 .
10. شرابي عبد عزيز,طرق إحصائية لتوقعا اقتصادي مطبوعات جامعية جزائر 2000.
11. شعباني إسماعيل مقدمة في اقتصاد وتنمية دار هومة، جزائر 1997 .
12. عادل حشيش ود .ومصطفى رشدي .مقدمة في اقتصاد عام دار جامعة جديدة سنة 1998.
13. عبد الرزاق فارس :حكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز موازنة وأثارها اقتصادية في يلدان العربية ط1 .مركز دراسات وحدة عربية .لبنان 1997 .
14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية اقتصادي قياسي بين نظرية وتطبيقية طبعة الثالثة جامعة الإسكندرية 2009 .
15. عبد الهادي نجار . مبادئ اقتصاد مالي . دار نهضة عربية 1988 .
16. عمر صخري , تحليل اقتصاد كلي , ديوان مطبوعات جامعية طبعة الخامسة جزائر 2005.
17. فلح حسين خلف:المالية العامة طبعة أولى علم كتاب حديث جدار لكتاب علمي .أردن 2008 .
18. محرزي محمد عباس .اقتصاديات مالية العامة ,ط2 ديوان مطبوعات جزائرية سنة 2005 بن عكنون

19. محمد بن هاني . دور البرلمان في دعم التنمية المستدامة ,مجلة إتحاد البرلمان العربي .عدد 93 أفريل 2005

20. محمد ثابت الهاشمي التنمية الاقتصادية في مجتمع معاصر مكتبة جامعة إسكندرية 2007 .

21. محمد حسن دخلي حلب ,إشكالية تنمية اقتصادية متوازنة دراسة مقارنة منشورات حلب حقيقية طبعة أولى سنة 2009.

22. محمد ديويدار ,دراسات في اقتصاد المالي ,دار جامعة ,1985 .

23. محمد عبد العزيز عجمية "إيمان عطية ناصف "تنمية الاقتصادية دراسات تطبيقية ونظرية قسم اقتصاد جامعة الإسكندرية 2000 .

24. محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف ,التنمية الاقتصادية . دراسات نظرية وتطبيقية جامعة الإسكندرية (2000) .

25. محمد مدحت مصطفى ,سهير عبد الظاهر أحمد ,النمذ جة الرياضة لتخطيط وتنمية اقتصادية ,مكتبة إشعاع فنية مصر 1999 .

26. محمود حسين الوادي ,المالية عامة ونظام المالي في إسلام ط1 دار نشر وتوزيع عمان سنة 2000 .

27. مدحت قريش : التنمية الاقتصادية دار وائل لنشر , جامعة البلقاء أردن 2007 .

28. نزار سعد الدين العيسى ,مبادئ اقتصاد كلي ,دار العلمية الدولية دار الثقافة لنشر وتوزيع أردن .طيعة اولى 2001.

29. وليد عبد الحميد عايب الآثار اقتصادي الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي مكتبة حسين العصرية دار نشر وتوزيع بيروت لبنان 2010 .

WWW ,ARABI ,IPU.org /publication ;journal / v 93 stuties. Html 28 / 11/ 2014

رسائل جامعية :

1. أحمد سلامي أطروحة ماستر بعنوان علاقة سببية بين إنفاق ونمو جامعة ورقلة جزائر سنة 2015

2. بن عزة محمد . ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج إنظباط بالأهداف جامعة تلمسان جزائر 2009 /2010

.

3. بهاء الدين طويل ,دور سياسة المالية والنقدية في تحقيق نمو اقتصادي ,أطروحة دكتورة ,تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة 2016.

4. بودخدخ .كريم .مذكرة تخرج ماجستير .تخصص نقود ومالية بعنوان اثر سياسة إنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة جزائر (2001 2009)سنة 2010 .

5. زكاري محمد رسالة ماجستر بعنوان دراسة علاقة بين إنفاق ونمو اقتصادي في جزائر (1970 2012) جامعة بومرداس 2013 2014 .

6. صلاح الدين كروش ’أطروحة دكتورة في علوم الاقتصادية بعنوان بحث عن متلوية متغيرات الاقتصادية الكلي حسب مربع سحري كالدور جامعة شلف 2015 2016.

7. صواليلي صدر الدين : نمو وتجارة دولية ,في دول النامية ,أطروحة دكتورة في علوم اقتصادية جامعة جزائر 2005 .

8. عارف التهامي : ترشيد النفقات العامة ,رسالة دكتورة , كلية حقوق .جامعة قاهرة 1984 .

9. محمد بن مريم .عبد القادر فداوي . دراسة علاقة بين نفقات عمومية ونمو سكاني دراسة تحليلية وقياسية على حالة جزائر (1965 2013) جامعة شلف جزائر 2015 .

10. هشام مصطفى جمل . دور سياسات المالية في تحقيق تنمية اجتماعية النظام المالي إسلامي والنظام مالي معاصر دراسة تطبيقية دار فكر جامعي .إسكندرية 2006 ص 189سورة حديد أية 07

مجلات ومقلات :

- زغدار أحمد مجلة جزائرية لاقتصاد والمالية كلية علوم اقتصاد وتسيير جامعة مدية عدد 4 سبتمبر 2015 .

- مقالة بعنوان إنفاق العام ,أنواعه أقسامه .(على خط) تاريخ الإطلاع 11-2- 2011 على ساعة 00/21 الرابط

- http ,FCULTY ;KSU EDU SA 73558 MIXELLANEAUS

- غربي أحمد "أبعاد تنمية المحلية .وتحدياتها في جزائر " مجلة بحوث ودراسات علمية عدد 04 جامعة مدية 2010 .

- حمد بن محمد ال شيخ ,علاقة بين إنفاق ونمو إقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية "مجلة ملك سعود عدد 14 سعودية 2002 .

- دحماني محمد ادريوش .ناصور عبد القادر .مجلة إقتصاد ومناجمنت منسورات كلية اقتصادية وتسير جامعة تلمسان .عدد 11 سنة 2012

- مجلة جامعة القدس مفتوحة لأبحاث ودراسات إدارية وإقتصادية ,مجلد اول , عدد 03 حزيران 2015

قائمة مراجع بالغة الفرنسية :

1 Maurice, durereger ;institions financiers, « Paris 1975pue .

2 gaurav akrani ; the peacocl, wisenan ; aypothesis ; wagner law of increasing stat activity publik expenditure 2011

3 Solow .R, M A ccontrlbutlon to the theory of economic growth quarterly journal of economic vol 70 1956

4 Phigipe hugak , ecokomie du development, edition dalloz france 1989 .
Starley fisher et autre M macroéconomie 2eme . edition duroet paris .2002.

5 Gregory N . makkiw . macroeconomic . 3 eme edition beak belgique 2003 .

6 Philips mills,dépense publique et croissance ,revue française d''économie,1994

7 X , ragot « la thèorie de la croissance èconomique du long terme « ensae frakce 2006 .

8 edwin ,mansfield ,economics principales ,problems,decision ,megrenhill,2000 .

9 Engen .e,skinner ,j ,fiscal policy and economic growth national bureau of economic reseach working paper n, 4223.

10 pascual .M.carcia .S goverment spending and economic growth in the eurapean union countrie.

11 starly fisher et autr M macrocokomic ;3 eme edition Belgique 2003

12 Barro ,R ; j ; sala I martin x ; la croissance économic ediscience intarnational ; France ; 1996

13 CIlbert A F Dynanique économic édition dallez 7eme ; paris 1991

14 Mohamed tgigi hamidi aute « elément de crossance économic « » centre de publication uniresitair tuns 2009 .

مصطلحات:

- سياسة إغراء : بيع سلعة منتجة في أسواق خارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها .عكس أسواق خارجية لقضاء على منافسة.

- المضاعف : هو معامل عددي الذي يشير الى زيادة في دخل قومي متولد الي زيادة في انفاق .

- ميل حدي لادخار .عبارة عن نسبة زيادة في اد خار الي زيا دة في دخل وهو يسمى دالة ادخار.

- الميل الحدي لاستهلاك هو مقدار تغير في استهلاك نتيجة تغير في الدخل .

- ميل حدي لادخار .عبارة عن نسبة زيادة في اد خار الي زيا دة في دخل وهو يسمى دالة ادخار.

KPSS : KWIATKOWSKI , PHLIPS, SCHMIDT et shin

$\frac{1}{t}$تباين أجل قصير يعطي بعلاقة التالية : $\sum_{t-1}^{t} et$

المادة 23 من قانون رقم 84.. 17 مؤرخ في 7جويلية 1984 متعلق بقوانين المالية

قائمة الملاحق

G ملحق رقم (1) : دالة الإرتباط ذاتية جزئية لسلسلة أصلية

Date: 05/02/18 Time: 13:44
Sample: 1988 2016
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.816	0.816	21.373	0.000
. |***** |	. |* . |	2	0.718	0.156	38.527	0.000
. |**** |	. | . |	3	0.610	-0.034	51.404	0.000
. |**** |	. | . |	4	0.512	-0.037	60.838	0.000
. |*** |	. | . |	5	0.433	0.004	67.867	0.000
. |**. |	. *| . |	6	0.339	-0.078	72.362	0.000
. |**. |	. *| . |	7	0.247	-0.076	74.856	0.000
. |* . |	. *| . |	8	0.136	-0.131	75.654	0.000
. | . |	. | . |	9	0.070	0.022	75.874	0.000
. | . |	. | . |	10	0.033	0.068	75.925	0.000
. | . |	. | . |	11	-0.003	-0.000	75.926	0.000
. | . |	. *| . |	12	-0.049	-0.073	76.051	0.000

GE ملحق رقم (2) : دالة جزئية الذاتية لسلسلة أصلية

Date: 05/02/18 Time: 13:45
Sample: 1988 2016
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
***| . |	***| . |	1	-0.468	-0.468	6.8264	0.009
. | . |	.**| . |	2	0.025	-0.249	6.8462	0.033
. | . |	. *| . |	3	0.001	-0.138	6.8463	0.077
. | . |	. *| . |	4	-0.010	-0.092	6.8496	0.144
. | . |	. *| . |	5	-0.004	-0.067	6.8502	0.232
. | . |	. | . |	6	-0.006	-0.056	6.8514	0.335
. |* . |	. | . |	7	0.079	0.068	7.1002	0.419
. *| . |	. | . |	8	-0.109	-0.045	7.6032	0.473
. *| . |	.**| . |	9	-0.102	-0.237	8.0630	0.528
. | . |	.**| . |	10	0.002	-0.293	8.0632	0.623
. | . |	. *| . |	11	0.067	-0.191	8.2822	0.688
. | . |	. | . |	12	0.039	-0.054	8.3632	0.756

GF ملحق رقم (3) : دالة جزئية الذاتية لسلسلة أصلية

Date: 05/02/18 Time: 13:47
Sample: 1988 2016
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |******|	. |******|	1	0.899	0.899	25.962	0.000
. |******|	. *| . |	2	0.789	-0.104	46.677	0.000
. |***** |	. | . |	3	0.681	-0.048	62.689	0.000
. |**** |	. *| . |	4	0.561	-0.125	74.006	0.000
. |*** |	. |* . |	5	0.479	0.130	82.602	0.000
. |*** |	. *| . |	6	0.400	-0.067	88.841	0.000
. |**. |	. | . |	7	0.329	0.001	93.268	0.000
. |**. |	. *| . |	8	0.252	-0.124	95.997	0.000
. |* . |	.**| . |	9	0.142	-0.209	96.900	0.000
. | . |	. | . |	10	0.042	-0.023	96.983	0.000
. | . |	. | . |	11	-0.052	-0.049	97.119	0.000
. *| . |	. | . |	12	-0.129	0.014	97.996	0.000

PIB ملحق رقم (4) : دالة جزئية الذاتية لسلسلة أصلية

Date: 05/02/18 Time: 13:48
Sample: 1988 2016
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *| . |	. *| . |	1	-0.147	-0.147	0.6749	0.411
. | . |	. | . |	2	0.001	-0.021	0.6750	0.714
. | . |	. *| . |	3	-0.063	-0.068	0.8101	0.847
***| . |	***| . |	4	-0.369	-0.399	5.5720	0.233
. |* . |	. | . |	5	0.146	0.023	6.3548	0.273
. *| . |	. *| . |	6	-0.092	-0.106	6.6787	0.352
. |* . |	. | . |	7	0.119	0.028	7.2447	0.404
. | . |	. *| . |	8	0.013	-0.120	7.2522	0.510
. | . |	. | . |	9	-0.058	-0.025	7.4023	0.595
. | . |	. *| . |	10	0.017	-0.074	7.4160	0.686
. *| . |	. *| . |	11	-0.174	-0.155	8.9130	0.630
. | . |	.**| . |	12	-0.050	-0.208	9.0418	0.699

Gملحق رقم 5 : دالة ذاتية جزئية لسلسة المحولة

Date: 05/02/18 Time: 13:50
Sample: 1988 2016
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |******|	. |******|	1	0.864	0.864	23.967	0.000
. |***** |	. *| . |	2	0.704	-0.168	40.464	0.000
. |**** |	. *| . |	3	0.542	-0.094	50.621	0.000
. |*** |	. |* . |	4	0.443	0.154	57.686	0.000
. |*** |	. | . |	5	0.357	-0.065	62.458	0.000
. |**. |	. *| . |	6	0.271	-0.086	65.319	0.000
. |* . |	. | . |	7	0.193	0.018	66.842	0.000
. |* . |	. | . |	8	0.133	0.002	67.597	0.000
. |* . |	. *| . |	9	0.076	-0.074	67.855	0.000
. | . |	. | . |	10	0.030	0.005	67.898	0.000
. | . |	. | . |	11	-0.007	-0.002	67.901	0.000
. | . |	. | . |	12	-0.043	-0.064	68.001	0.000

GEملحق رقم 6 : دالة ذاتية جزئية لسلسة المحولة

Date: 05/02/18 Time: 13:51
Sample: 1988 2016
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |**. |	. |**. |	1	0.240	0.240	1.7927	0.181
.**| . |	.**| . |	2	-0.211	-0.285	3.2337	0.199
. | . |	. |* . |	3	0.022	0.180	3.2507	0.355
. |* . |	. | . |	4	0.146	0.027	3.9966	0.406
. | . |	. | . |	5	-0.036	-0.061	4.0445	0.543
. | . |	. |* . |	6	-0.016	0.079	4.0538	0.669
. | . |	. *| . |	7	-0.012	-0.094	4.0598	0.773
. *| . |	. | . |	8	-0.082	-0.050	4.3426	0.825
. | . |	. | . |	9	-0.063	-0.026	4.5155	0.874
. | . |	. | . |	10	-0.013	-0.040	4.5228	0.921
. | . |	. | . |	11	-0.016	0.003	4.5351	0.952
. | . |	. | . |	12	-0.029	-0.018	4.5790	0.971

GFملحق رقم 7 : دالة ذاتية جزئية لسلسلة المحولة

Date: 05/02/18 Time: 13:52
Sample: 1988 2016
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |******|	. |******|	1	0.774	0.774	19.221	0.000
. |***** |	. |* . |	2	0.663	0.159	33.841	0.000
. |**** |	. | . |	3	0.562	0.019	44.755	0.000
. |*** |	. | . |	4	0.475	-0.003	52.854	0.000
. |*** |	. | . |	5	0.386	-0.040	58.432	0.000
. |**. |	. *| . |	6	0.292	-0.071	61.761	0.000
. |**. |	. | . |	7	0.228	0.001	63.883	0.000
. |* . |	. | . |	8	0.165	-0.023	65.053	0.000
. |* . |	. | . |	9	0.101	-0.049	65.508	0.000
. | . |	. | . |	10	0.043	-0.039	65.595	0.000
. | . |	. | . |	11	-0.017	-0.057	65.609	0.000
. | . |	. | . |	12	-0.060	-0.024	65.798	0.000

PIBملحق رقم 8 : دالة ذاتية جزئية لسلسة المحولة

Date: 05/02/18 Time: 13:52
Sample: 1988 2016
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
***| . |	***| . |	1	-0.453	-0.453	6.3837	0.012
. | . |	.**| . |	2	-0.032	-0.299	6.4176	0.040
. | . |	. *| . |	3	0.008	-0.202	6.4198	0.093
. | . |	. *| . |	4	0.025	-0.108	6.4416	0.169
. | . |	. | . |	5	0.004	-0.049	6.4421	0.266
. *| . |	. *| . |	6	-0.080	-0.132	6.6879	0.351
. | . |	. *| . |	7	0.045	-0.093	6.7680	0.453
. | . |	. | . |	8	0.012	-0.056	6.7739	0.561
. | . |	. | . |	9	-0.009	-0.044	6.7779	0.660
. | . |	. | . |	10	-0.007	-0.040	6.7805	0.746
. | . |	. *| . |	11	-0.049	-0.113	6.8981	0.807
. | . |	. *| . |	12	0.011	-0.135	6.9044	0.864

ملحق رقم : 9 تحديد درجة التأخير

Sample: 1988 2016
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-76.36299	NA	0.005687	6.181768	6.375321	6.237504
1	5.250223	131.8367	3.73e-05	1.134598	2.102365	1.413280
2	24.27992	24.88498	3.26e-05	0.901545	2.643525	1.403172
3	58.62005	34.34013*	1.05e-05*	-0.509234*	2.006959*	0.215338*

ملحق رقم 10 : نتائج إختبار جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.850504	93.37491	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.705071	45.86275	29.79707	0.0003
At most 2	0.426183	15.33727	15.49471	0.0528
At most 3	0.056394	1.451152	3.841466	0.2283

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.850504	47.51217	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.705071	30.52548	21.13162	0.0018
At most 2	0.426183	13.88611	14.26460	0.0573
At most 3	0.056394	1.451152	3.841466	0.2283

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم 11 : نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/10/18 Time: 11:22
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2
LOGPIB(-1)	1.000000	0.000000
LOGG(-1)	0.000000	1.000000
LOGGE(-1)	-90.66592 (12.6023) [-7.19440]	-71.28386 (9.89830) [-7.20163]
LOGGF(-1)	119.6476 (16.2603) [7.35826]	93.51470 (12.7714) [7.32217]
C	-479.5776	-371.5661

Error Correction:	D(LOGPIB)	D(LOGG)	D(LOGGE)	D(LOGGF)
CointEq1	-0.644285 (0.35327) [-1.82377]	1.804390 (1.13270) [1.59300]	0.840584 (0.46167) [1.82074]	-0.088323 (0.13534) [-0.65259]
CointEq2	0.823567 (0.44914) [1.83364]	-2.307837 (1.44009) [-1.60256]	-1.071932 (0.58696) [-1.82623]	0.105941 (0.17207) [0.61568]
D(LOGPIB(-1))	0.236775 (0.27663) [0.85594]	-1.494709 (0.88695) [-1.68522]	-0.083059 (0.36151) [-0.22976]	0.038863 (0.10598) [0.36671]
D(LOGPIB(-2))	0.190907 (0.27797) [0.68680]	-1.303875 (0.89125) [-1.46298]	-0.532017 (0.36326) [-1.46456]	-0.240982 (0.10649) [-2.26291]
D(LOGPIB(-3))	0.014234 (0.10930) [0.13022]	-0.149393 (0.35045) [-0.42629]	0.018820 (0.14284) [0.13176]	-0.027830 (0.04187) [-0.66462]
D(LOGG(-1))	0.246369 (0.43531) [0.56596]	1.224179 (1.39575) [0.87708]	0.905772 (0.56889) [1.59218]	-0.157264 (0.16677) [-0.94298]
D(LOGG(-2))	-0.272640 (0.33612) [-0.81113]	1.001642 (1.07772) [0.92941]	0.096053 (0.43926) [0.21867]	-0.118943 (0.12877) [-0.92367]
D(LOGG(-3))	-0.179756 (0.27870) [-0.64497]	0.935167 (0.89362) [1.04650]	0.574226 (0.36423) [1.57657]	0.165486 (0.10678) [1.54986]
D(LOGGE(-1))	0.273136 (0.33021)	-1.045237 (1.05877)	-0.429276 (0.43154)	-0.377123 (0.12651)

	[0.82715]	[-0.98721]	[-0.99475]	[-2.98099]
D(LOGGE(-2))	0.314250	-0.581951	-0.278360	-0.378082
	(0.39535)	(1.26762)	(0.51666)	(0.15146)
	[0.79487]	[-0.45909]	[-0.53877]	[-2.49619]
D(LOGGE(-3))	0.012622	0.145050	-0.241863	-0.192463
	(0.37346)	(1.19742)	(0.48805)	(0.14308)
	[0.03380]	[0.12114]	[-0.49557]	[-1.34518]
D(LOGGF(-1))	-0.200912	1.067897	0.619061	0.062788
	(0.35748)	(1.14621)	(0.46718)	(0.13696)
	[-0.56202]	[0.93168]	[1.32511]	[0.45845]
D(LOGGF(-2))	-0.413391	0.493955	0.172935	-0.073381
	(0.23893)	(0.76610)	(0.31225)	(0.09154)
	[-1.73015]	[0.64477]	[0.55383]	[-0.80164]
D(LOGGF(-3))	0.059657	0.303003	0.503158	-0.060367
	(0.28295)	(0.90723)	(0.36978)	(0.10840)
	[0.21084]	[0.33399]	[1.36071]	[-0.55688]
C	0.109399	-0.083148	-0.121658	0.337706
	(0.27765)	(0.89022)	(0.36284)	(0.10637)
	[0.39402]	[-0.09340]	[-0.33529]	[3.17484]
R-squared	0.963177	0.635071	0.505707	0.880798
Adj. R-squared	0.911625	0.124170	-0.186303	0.713916
Sum sq. resids	0.417472	4.291821	0.712987	0.061275
S.E. equation	0.204321	0.655120	0.267018	0.078278
F-statistic	18.68353	1.243040	0.730780	5.277966
Log likelihood	15.68169	-13.44640	8.991133	39.66735
Akaike AIC	-0.054535	2.275712	0.480709	-1.973388
Schwarz SC	0.676790	3.007038	1.212035	-1.242063
Mean dependent	0.120208	0.141529	0.153593	0.135801
S.D. dependent	0.687304	0.700021	0.245156	0.146350

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.01E-06
Determinant resid covariance	2.58E-08
Log likelihood	76.53360
Akaike information criterion	-0.682688
Schwarz criterion	2.632655

Dependent Variable: D(LOGPIB)
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 13:40
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
D(LOGPIB) = -0.025630)*()*(LOGPIB(-1) - 1.47623069679*LOGG(-1) + 14.5655033077*LOGGE(-1) - 18.4016860095*LOGGF(-1) + 68.9396258235) + 0.001586)*D(LOGPIB(-1)) + -0.034269)*D(LOGPIB(-2)) + 0.048637)
*D(LOGPIB(-3)) + 0.996423D(LOGG(-1)) + 0.051272)*D(LOGG(-2)) + 0.096414
*D(LOGG(-3)) + 0.146632)*D(LOGGE(-1)) + 0.296335D(LOGGE(-2)) + 0.099505
*D(LOGGE(-3)) + 0.082589D(LOGGF(-1)) + -0.330285)*D(LOGGF(-2)) +) 0.378346
*D(LOGGF(-3)) + -0.167622)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.025630	0.029662	-0.864077	0.4060
C(2)	0.001586	0.264004	0.006008	0.9953
C(3)	-0.034269	0.268998	-0.127396	0.9009
C(4)	0.048637	0.117280	0.414707	0.6863
C(5)	0.996423	0.092156	10.81241	0.0000
C(6)	0.051272	0.306493	0.167285	0.8702
C(7)	0.096414	0.250980	0.384151	0.7082
C(8)	0.146632	0.351483	0.417182	0.6846
C(9)	0.296335	0.431050	0.687471	0.5060
C(10)	0.099505	0.403728	0.246466	0.8099
C(11)	0.082589	0.347890	0.237401	0.8167
C(12)	-0.330285	0.255435	-1.293026	0.2225
C(13)	0.378346	0.236804	1.597716	0.1384
C(14)	-0.167622	0.249217	-0.672596	0.5151

R-squared	0.951817	Mean dependent var	0.120208
Adjusted R-squared	0.894873	S.D. dependent var	0.687304
S.E. of regression	0.222846	Akaike info criterion	0.134351
Sum squared resid	0.546265	Schwarz criterion	0.816921
Log likelihood	12.32061	Hannan-Quinn criter.	0.323667
F-statistic	16.71505	Durbin-Watson stat	2.106782
Prob(F-statistic)	0.000022		

ملحق رقم 12 : نتائج إختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/02/18 Time: 14:18
Sample: 1988 2016
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGGE does not Granger Cause LOGG	26	4.54256	0.0146
LOGG does not Granger Cause LOGGE		0.15480	0.9253
LOGGF does not Granger Cause LOGG	26	0.64019	0.5985
LOGG does not Granger Cause LOGGF		9.97661	0.0004
LOGPIB does not Granger Cause LOGG	26	0.48888	0.6941
LOGG does not Granger Cause LOGPIB		59.3689	8.E-10
LOGGF does not Granger Cause LOGGE	26	2.35440	0.1043
LOGGE does not Granger Cause LOGGF		20.3010	4.E-06
LOGPIB does not Granger Cause LOGGE	26	0.52830	0.6682
LOGGE does not Granger Cause LOGPIB		3.28595	0.0432
LOGPIB does not Granger Cause LOGGF	26	4.41681	0.0162
LOGGF does not Granger Cause LOGPIB		0.69210	0.5681

قائمة الأشكال وجداول

قائمة الأشكال :

الشكل	الصفحة
شكل رقم 1 : تقسيم النفقات	
شكل رقم 2 : أثر المعجل والمضاعف	
شكل رقم 3 : قانون واجنر	
شكل رقم : 4 فرضية بيكوك وإيزمان	
شكل رقم5 : يمثل طمب كلي سوقي	
شكل رقم 6 : علاقة بين الإنفاق ونمو	
شكل رقم 7: نموذج سولو	
شكل رقم 8 : نموذج كالدور	
شكل رقم 9: نموذج كينز	
شكل رقم 10: نموذج ريبليو	
شكل رقم 11: نظرية أدم سميث	
شكل رقم 12: نظرية توماس مالتوس	
شكل رقم 13: أثر تخفيض وزيادة لإنفاق على نمو	
شكل رقم 14: أشكال سلسلة زمنية	
شكل رقم 15: مركبة إتجاه العام	
شكل رقم 16: مركبة موسمية	
شكل رقم 17 ": مركبة دورية	
شكل رقم 18مركبة عشوائية	
شكل رقم 19: سلسلة نفقات عامة	
شكل رقم 20: سلسلة نفقات تسيير	
شكل رقم 21: سلسلة نفقات تجهيز	
شكل رقم 22: سلسلة التاتج الدخلي خام	

قائمة الجداول :

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1: نتائج إختبار ديكي فولر وفيلب بيرو	
جدول رقم 2 : سلاسل زمنية محولة لمتغيرات	
جدول رقم 3: إختبار السببية	

.